

الفصل الخامس

التعليم العالي والبحث العلمي

obeikandi.com

الفصل الخامس

التعليم العالى والبحث العلمى

فلسفة التعليم الجامعى:

على الرغم من أن التعليم الجامعى يمكن رده إلى ما يزيد على ألف سنة مضت منذ بدء الدراسة فى الجامع الأزهر، فإن ما اصطالحنا اليوم على تسميته بالتعليم الجامعى قد بدأ بدءا جديدا لا ترتبط خيوطه ربطا وثيقا بالماضى، لا من حيث مواد الدراسة، ولا من حيث منهج التدريس، وكان يوم ١٢ / ١٠ / ١٩٠٦ هو تاريخ ذلك البدء الجديد، إذ اجتمعت نخبة من أولى الرأى معترمة بإنشاء جامعة أهلية، وكان القائم عندئذ من التعليم العالى مدارس تتبع وزارة المعارف، ولم يمض عامان منذ ذلك التاريخ حتى افتتحت الجامعة الأهلية (زكى نجيب محمود، فى: نظرات فى التعليم الجامعى، ص ٧٠).

والمنتبغ للتاريخ الذى انقضى حتى أوائل عهد الثورة يلمح على الفور أن فكرة الجامعة عندنا قد نشأت على طراز الجامعة كما تفهم فى أوربا، وهى أن تقصر نفسها على الدراسات الإنسانية الأكاديمية بوجه عام، ثم طورت هذا المفهوم بعض الشىء بحيث جعلته يتسع للدراسات العملية التى ظلت تتسم بشىء من الدراسة النظرية التى تصبغها بصفة أكاديمية إلى حد ما، فأضافت الهندسة والزراعة والتجارة ووقف عند هذا الحد فلم تمض فى تطوير مفهوم الجامعة ليشمل الحرف اليدوية إلى جانب المهن العلمية.

على أن جامعاتنا على وجه العموم أخذت بنظام التخصص الدراسى فلم تترك للطالب حرية الاختيار بين مجموعات مختلفة من المواد، بحيث يجوز مثلا للطالب أن يختار مادة من الآداب وأخرى من العلوم، بل لم تسمح للطالب أن يختار بين مجموعتين من مجموعات الآداب، فيأخذ فرعا من التاريخ إلى جانب فرع من الفلسفة مثلا، إنما جعلت الفرع المعين من فروع المعرفة أساسا للنظام الجامعى (المرجع السابق، ص ٧٢).

وكان تقرير لجنة التعليم الجامعى برئاسة على ماهر عام ١٩٥٣ هو أول دستور أو تصور شامل متكامل عما ينبغى أن تكون عليه الجامعة فى مصر. ويبدو أن الوقت المبكر الذى صنع خلاله، حيث لم تكن معالم الثورة الأساسية قد ترسخت بعد جعل التقرير ينحو نحوا ليبراليا خالصا، لكن بما أنه كان نتاجا لفكر رجال الجامعة، كان لنا أن نتخذة بداية للتأريخ للتعليم الجامعى فى عهد الثورة على أساس أن فكر هذا الرعيل الأول، على الرغم مما اجتاحت مصر من تغيرات، يظل عادة محركا لفترة طويلة نسبيا.

وتفوح رائحة عدم ارتياح اللجنة مما أدت إليه الاتجاهات الشعبية العامة للتوسع فى التعليم الجامعى، إلى إنشاء جامعتين فى مدينة القاهرة، وجامعة فى مدينة الإسكندرية، كانت تضم نحو خمسين ألف طالب، حيث رأت اللجنة أن إنشاء جامعة الإسكندرية، ثم جامعة إبراهيم (عين شمس) على حساب جامعة فؤاد (القاهرة) - ولما تستكمل هذه أسباب وجودها - خلق مشاكل معقدة فى حياتنا الجامعية.

ومن المسائل التى رأت اللجنة أنها تشكل مشكلة (تقرير لجنة التعليم الجامعى، ص ٤٥)، وجود جامعتين فى القاهرة !! خاصة وأنهما بكليات وأقسام متعائلة فى برامجها ومناهجها الدراسية، وفى نوع الإجازات العلمية التى تمنحها، وهى فى الوقت نفسه متباينة فى مقدرتها على الوفاء بحاجات الدرس والبحث، مع فقدان الرابطة المؤدية إلى التعاون بينها، وتوزيع أعضاء هيئة التدريس المحدودين عددا توزيعا غير عادل بين كليات لا اتصال بينها.

ورأى البعض إدماج الجامعتين فى جامعة واحدة بإدارتين مختلفتين تختص إحدهما بالكليات النظرية والأخرى بالكليات العملية.

لكن رأيا آخر فضل بقاء الجامعتين، خاصة وأن الحياة المصرية مركزة فى مدينة القاهرة، حيث كانت تحوى عشر سكان مصر، الجماهرة الكبرى من الفئات المستتيرة، لكن اقترح مع هذا أن تختص جامعة فؤاد بالكليات القديمة (الطب، والحقوق، والآداب، العلوم)، والمعاهد المتصلة بها، وتضم جامعة إبراهيم الكليات الأخرى والمعاهد المهنية، على أساس أن فى هذا تنسيقا فى اختصاصات كل جامعة، وتخفيفا من أعباء الإدارة والإشراف والتوجيه، وعونا على التقدم بأساليب البحث والدرس فى كل من

الجامعتين، وكان مما يبسر ذلك أن جميع الكليات القديمة فى جامعة والمهنية فى جامعة.

ومع هذا فإن أغلبية اللجنة رأت الاحتفاظ بالنظام القائم لجامعتى القاهرة استكمالاً لمظاهر مقومات كل منهما، على أن تتخذ الوسائل الكفيلة بتحقيق التعاون بين الكليات والأقسام المتماثلة فيهما.

ولمست اللجنة قضية كثيراً ما تتكرر فى مصر ألا وهى تحويل بعض المعاهد العليا إلى كليات وضمها للجامعة، وكانت جامعة إبراهيم (عين شمس) أقرب الأمثلة لذلك، حيث تكونت من عديد ممن المعاهد العليا التى كانت قائمة، ومن أبرزها معهد التربية للمعلمين، وكذلك بالنسبة للبنات، وفى سبعينيات القرن العشرين تكونت جامعة حلوان كلها على وجه التقريب من مجموعة من المعاهد العليا.

من هنا فقد رأى فريق من اللجنة ضرورة فصل المعاهد التابعة لجامعة إبراهيم عنها وإعادتها إلى وزارة المعارف، مع تسوية خريجها بخريجى الجامعة فى بداية المرتب، وتهيئة الفرص لهم كى يتقدموا للدرجات الجامعية العليا (تقرير اللجنة، ص ٤٦). لكن هذه الفكرة قابلها أن الطالب المصرى يرى فى الشهادة الجامعية مظهراً لاستكمال الثقافة، وأن التقدم للدرجات الجامعية العليا ينبغى أن يقوم على دراسة جامعية صحيحة ولو أن المعاهد العليا نهضت بهذه الدراسات لكان التفريق بينها وبين الكليات لا مقتضى له، كما أن للتعليم المهنى من أغراض الجامعات الحديثة، ويجب أن يقوم على أسس جامعية صحيحة، ومن الخير أن تسود المعانى الجامعية للتعليم كله، حتى تعم معاهد التعليم العام، لا أن تحرم منها بعض المعاهد العالية.

ولعله من المهم التوقف بعض الشيء أمام مجموعة من القواعد والمبادئ التى وضعتها اللجنة فيما يتصل بالبرامج والنظم التعليمية، فالحق أنها لو كانت قد روعيت حقاً لما وصل التعليم الجامعى فى مصر فى وقتنا الحالى إلى ما وصل إليه من تدهور مؤسف (ص ٦٥):

- ١- ينبغى أن تستوحى البرامج والنظم الدراسية من حاجات البلاد الاقتصادية والاجتماعية ونظمها الأساسية، وعلاقتها الخارجية وأهدافها العامة.
- ٢- توفير معلومات ثابتة واضحة فى كل مادة، وتبسيط البرامج وإخلائها من حشو التفاصيل، وجعلها أغزر مادة من حيث المبادئ والتطبيقات والأمثلة العملية،

وتخليص الطلاب - في المرحلة العامة - من الإرهاق بمعلومات مقضى على أغلبها بالنسيان، وترك التزويد للمتخصصين في الدراسات العليا وللمطالعات الشخصية.

٣- العناية بالتدريب العملى، والحلقات الصغيرة، والأخذ بنظام اليوم الكامل، وجعل التدريبات والحلقات فى الصباح والمحاضرات العامة فى المساء، أو توزيعها بين الفترتين، حسب الأحوال الخاصة للكلية.

٤- ينبغى أن يكون لكل طالب فى الكليات العملية أدواته وأجهزته الخاصة فى مكانها الخاص، وأن يمر الطالب بجميع المراحل العملية أثناء مدة دراسته، ويكون المرور بها أساسا لظفره بالدرجة العلمية.

٥- ينبغى العناية بالمكتبات والمعامل والأجهزة والأدوات اللازمة للبحوث العلمية والفنية والصناعية، وتستوفى تدريجيا كى تيسر فى المستقبل لخريجى الجامعة، وسائر الفنيين والباحثين، إجراء تجاربهم وبحثهم فى معامل الجامعة ومعاهدها، تهيئة لفرص البحث والكشف.

٦- يقوم الأستاذ بالتوسع فى دراسة قسم من البرنامج مع الطلاب، ويعهد للطلبة أنفسهم بدراسة سائر الأقسام ومناقشتها مع زملائهم وأساتذتهم، والعناية بدروس " المكتبة " فى المواد المختلفة.

٧- العناية بالبحث فى المواد المختلفة، وأن يخصص لكل طالب موضوع يقدم فيه رسالة، وتخصص له درجة تضم إلى درجاته فى آخر العلم. وللوفاء بهذا الغرض ينبغى أن تؤلف فى كل كلية لجنة للبحث العلمى من رؤساء الأقسام.

٨- تزويد الطلاب فى كليات الطب والهندسة والزراعة بثقافة جامعية تمكنهم من فهم الأسس العلمية الحديثة لهذه الفنون، وفقه فلسفتها.

٩- العناية بالدراسات الاجتماعية، ورعاية بعض مؤسساتها، وذلك لتدريب الطلاب، ومواجهة حاجات البلاد الملحة للإصلاح الاجتماعى.

١٠- لما كانت دراسة العلوم وثيقة الصلة بدراسة الطب والهندسة، فمن الملائم إعداد دراسة خاصة فى كليات الطب والهندسة والزراعة للحاصلين على بكالوريوس العلوم، يتخصصون بعدها للبحث العلمى، وأن توجد الروابط كذلك لالازدواج فى الدراسات الأدبية والعلمية، متى كانت المصلحة فى هذا الازدواج.

١١- ضرورة مراجعة برامج الدراسة بصفة دورية، وعند كل اقتضاء، للملاءمة بينهما وبين مطالب البلاد والتطور العالمى، وأن يعهد بهذه المراجعة إلى هيئة من الأساتذة وغيرهم من رجال الأعمال والعلماء المبرزين.

١٢- مساهمة الكليات الجامعية فى المشروعات العامة الثقافية والاجتماعية والعمرانية، تدريبا على المران فى أوسع نطاق، ومساهمة فى حل نصيبها من أعباء التقدم القومى.

وفى نهاية التقرير أبرز عيوباً وسلبيات كان التعليم الجامعى يعانى منها فى تلك الفترة، ومن المحزن حقا أن يمر ما يقرب من نصف قرن وما تزال مثل هذه السلبيات قائمة، فكأنك وأنت تقرأ التقرير تقرأ تقريراً عن جامعة ٢٠٠٣، فهو يحذر من الأعداد الكبيرة من الطلاب الجامعيين " فالمسألة الأساسية هى مسألة النوع لا الكم. مسألة نجاح التعليم الجامعى أو فشله، وهى مسألة يحب أن تتساند الجهود فيها " (ص ٨٥).

وكان عدد طلاب الجامعات الثلاث قد قارب الخمسين ألفاً، ونسبة هذا العدد للسكان فى مصر أضعافاً مضاعفة عنها فى كثير من البلاد الأوربية، على عكس ما نتصور، ذلك أن نسبة هذا العدد ينبغى أن تكون إلى عدد المتعلمين وحدهم، وهم نحو الربع من أهل البلاد، أما النسبة فى البلاد الغربية المتقدمة فهى إلى السكان كلهم إذ هم جميعاً متعلمون.

من هنا كان يبدو شذوذ الأحوال فى مصر، فنسبة كبيرة فى التعليم الجامعى، وقصور عن حمل الرسالة الجامعية الصحيحة، ونقص فى عدد الأساتذة وفى المكتبات والمعامل وفى المباني وفى وسائل الدرس جميعاً، وتفاوت فى مدى النقص بين الكليات الجامعية.

لكن تقرير لجنة الجامعة لم يعرف الطريق إلى التطبيق وفقاً لما جاش فى صدور أصحابها، إذ ما لبثت مصر أن اجتاحتها، بعد خمسة أشهر فقط على وجه التقريب إحصار صراع السلطة فى مارس ١٩٥٤، مما كان له أثره فى توجهات قانون الجامعة عندما صدر فى العام نفسه، مما سنعرض له.

أما سياسة التعليم الجامعى فى موانيق الثورة وفكر قائدها فقد أشار إليها ميثاق العمل الوطنى فى أكثر من موضع، وخاصة تلك المواضع التى تحدث فيها عن العلم والعلماء، إذ يذكر أن نجاح الثورة العربية فى بلوغ أهدافها رهن بتوافر ثلاث قدرات،

أولها " الوعى القائم على الاقتناع العلمى النابع من الفكر المستنير، والناجى عن المناقشة الحرة التى تتمرد على سباط التعصب أو الإرهاب"، من أجل هذا أكد الميثاق على " الدور العظيم الذى لا يبد للجامعات ومراكز العلم أن تقوم به " على أساس أنها " ليست أبراجا عاجية وإنما طلائع متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة"، وعلى أساس أن " مسئوليتها فى صنع المستقبل لا تقل عن مسئولية السلطات الشعبية المختلفة، وهذا بدوره يحتم عليها " أن تطور نفسها بحيث يكون العلم للمجتمع".

فكان الميثاق بذلك يدير ظهره لذلك الشعار الذى ظهر فى كلمات مؤسسى الجامعة المصرية فى عهدها الأهلئ عند إنشائها سنة ١٩٠٨، وفى ذلك يقول الميثاق: " إن العلم للعلم. مسئولية لا تستطيع طاقتنا الوطنية فى هذه المرحلة أن تتحمل أعباءها لذلك فإن العلم للمجتمع يجب أن يكون شعار الثورة الثقافية فى هذه المرحلة".

وإذا كان التعليم قبل الجامعى قد فتح أبوابه بالمجان من قبل قيام الثورة، فقد أعلن جمال عبد الناصر فى خطابه فى ملعب بلدية الإسكندرية فى ١٩٦٢/٧/٢٦: " النهارده بعد مرور عشر سنوات من الثورة أستطيع أن أعلن أننا منذ العام الدراسى القادم سنجعل التعليم مجانا فى المدارس والجامعات والمعاهد العليا. وبهذا العمل بنقدر نوفر لكل أبناء الشعب الفرصة فى التعليم، مفيش ميزة لواحد على الآخر لأن عنده إمكانيات دفع المصاريف والثانى معندوش. بنسير فى بناء عدالة اجتماعية وتكافوء فى الفرص".

ويستوقفنا هنا إشارة عبد الناصر إلى مجانية التعليم فى المدارس، فهى كانت قد تقرر فى التعليم الابتدائى عام ١٩٤٤، وتقرر فى التعليم الثانوى عام ١٩٥٠، وبالتالي ففضل الثورة هنا، مدها للمجانية إلى التعليم العالى والجامعى.

ومن أبرز ما حرص عبد الناصر على التأكيد عليه مبدأ " تكافوء الفرص بين عناصر الأمة، بحيث يكون معيار القبول هو " الجدارة العقلية العلمية"، ومن هنا قال فى الخطاب نفسه: " بيدخلوا الطلبة فى الجامعة وفق ترتيبهم فى الامتحان ووفق النسبة المنوية التى حصلوا عليها فى الامتحان. الفرق الوحيد بين أى فرد والثانى هو عمله ونتاج عمله".

وفى كلمته فى وضع حجر الأساس لكاتدرائية الكنيسة المرقسية فى ١٩٦٥/٧/٢٢، تحدث عن انتفاء التمييز على أساس دينى: " نعتقد دائما أن السبيل الوحيد لتأمين الوحدة

الوطنية هو المساواة وتكافؤ الفرص. لا فرق بين مواطن ومواطن في المدارس، الدخول بالمجموع. لا مسلم ولا مسيحي. مفيش تمييز بين مسلم ومسيحي. التي يجيب النمر بيدخل، يدخلوا ٣٠% مسيحيين، ٥٠% مسيحيين، مش موضوعا أبدا، بيدخلوا كلهم."

وفي حديثه في ١٩٦٨/٣/٢٤ إلى مندوب مجلة أمريكية كانت شهيرة في ذلك الوقت، وهي مجلة (لوك)، أشار إلى واقعة عملية في تكافؤ الفرص: "ابنتي (يقصد منى) لم تقبل في الجامعة لأن مجموعها نقص نمرتين، لكن ابن سائق سيارتي دخل الجامعة. إنى لست أسفا لذلك، فذلك هو قدرى وأنا راض به".

وفي خطابه بجامعة الإسكندرية في ١٩٥٥/٧/٢٥ يخاطب أساتذة الجامعات: "يا أساتذة الجامعات. يا من وانتكم الفرص. يا من تحققت لكم السبيل. هؤلاء الناس يأملون فيكم أن تعملوا من أجلهم وأن تعملوا من أجل تحقيق أهدافهم، إن لم تتحقق لهم فهم يأملون أن تتحقق لأبنائهم."

ولما قامت الثورة، روى تسمية الجامعات بأسماء ثابتة لا تزول بزوال الأفراد، وإنما ترتبط ارتباطا وثيقا بمعالم الوطن نفسه:

لذلك صدر عام ١٩٥٣ مرسوم بتعديل اسم جامعة فؤاد الأول إلى جامعة القاهرة، كما عدل اسم جامعة فاروق الأول إلى جامعة الإسكندرية، وصدر مرسوم في ١٩٥٤/٢/٢١ بتعديل اسم جامعة إبراهيم إلى "جامعة هليوبوليس"، ثم استقر الرأي في سبتمبر عام ١٩٥٤ على أن يكون اسمها عربيا مألوفًا للمواطنين، فسميت "جامعة عين شمس".

ولقد استمرت الجامعات الثلاث تؤدي رسالتها في النهوض بالتعليم الجامعي والبحث العلمي، وكان لكل منها قانونها الخاص بها الذي ينظم جميع أعمالها.

جامعة الثورة الجديدة:

خمس سنوات مرت على قيام الثورة، ومصر بها جامعات ثلاث، فضلا عن جامعة الأزهر، والجامعة الأمريكية، ومن هنا كان للدكتور سليمان حزين (شجرة الجامعة، ص ٢٧) أن يسمى هذا الطور من تاريخ الجامعة في مصر "مرحلة الجامعات الحاضرة"، نسبة إلى حضرتي البلاد الكبيرتين، القاهرة، والإسكندرية.

ويبدو أن ثقة أهل الراى والفكر والعمل الجامعى إذ ذاك وقتت خلال جيل كامل عند حد تصور أن الجامعة لا يمكن أن تقوم إلا مستندة إلى مجتمع حضرى كبير وبيئة حاضرة كبيرة، حتى وإن أدى ذلك إلى مركزية شديدة فى الخدمات الجامعية، بحيث تكتظ العاصمة الكبرى بأربع جامعات (القاهرة، عين شمس، الأزهر، الجامعة الأمريكية)، أما الإسكندرية، فلم تكن بالطبع لتعبر عن مدن الريف، وإنما هى العاصمة الثانية التى تطل على البحر المتوسط والعالم الأوروبى، وما وراء ذلك من حضارة الغرب وحياته الجامعية، التى كانت بعض المدارس الأجنبية بالإسكندرية من فرنسية وإنجليزية وإيطالية ترعى أبناء الجالية الأجنبية فيها ليلتحقوا فيما بعد بجامعات بلادهم.

هذا وكان قد بدأ قبل ذلك التفكير فى إنشاء جامعة فى صعيد مصر لتعيد إليه مكانته العلمية والحضارية، وتتيح لأبنائه حقهم الطبيعى فى التعليم العالى، وتأسيسا على ذلك صدر مرسوم بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء جامعة "بمديرية أسسيوط"، أطلق عليها "جامعة محمد على"، ولم يبدأ العمل بها فى ذلك الوقت حيث أعطيت الأولوية لجامعة عين شمس التى توافرت لها مقومات الدراسة الجامعية من خلال المعاهد العالية التى ضمت إليها. ولما قامت ثورة ٥٢ بدأت فى دفع هذا المشروع إلى الأمام منذ عام ١٩٥٥، ولوفقت له البعوث العلمية، وأخرجته إلى حيز التنفيذ، حيث بدأت الدراسة بهذه الجامعة فى أكتوبر ١٩٥٧، وأطلق عليها اسم "جامعة أسسيوط".

وعندما بدأت خطوات التفكير العملى فى إخراج مشروع الجامعة إلى حيز التنفيذ، عهد إلى الدكتور سليمان حزين بذلك، ووضع مذكرة مهمة عرضت على مجلس الوزراء فى ٢٨/٩/١٩٥٥، ويهمنها التوقف عندها لأنها تشير إلى مجموعة من المبادئ والقواعد التى استشر د. حزين أنها تمثل مرحلة التحول من "الجامعات الحاضرة"، إلى "جامعات مدن الريف" فى مصر المعاصرة، وكان من أهم ما حوته هذه المذكرة (شجرة الجامعة، ص ٣٣):

- ١- أن يكون إنشاء الجامعة الجديدة التزاما من الدولة والحكومة، يجعل لقيامها أولوية خاصة فى العمل الحكومى، بحيث يشرع فى التخطيط الفورى لبدء العمل الجامعى فى أسسيوط خلال عام واحد (وتحت ظلال عدوان ١٩٥٦، امتدت إلى عامين).
- ٢- أن تعامل الجامعة المستحدثة على مستوى متكافئ مع الجامعات القديمة، وذلك من حيث قبول الطلاب واختيار هيئة التدريس وهيئة العاملين ومعاملتها على مستوى

واحد متكافئ، فلا يكون هناك نظام مماثل لما كان معمولاً به في وظائف القضاء العالية والمحاكم العليا، والذي كان يقضى بأن يبدأ التعيين بأسويط، ثم يتم التدرج إلى محاكم الدلتا في المنصورة وطنطا، ثم إلى الإسكندرية ثم القاهرة، وذلك تدرج ربما كان مقبولاً في الترقى فيما يتصل بوظائف القضاء، ولكنه غير مقبول فيما يتصل بوظائف الجامعة.

٣- وبالتالي كذلك تختص جامعة أسويط، في الكليات التي تنشأ بها تباعاً، بقبول طلاب الصعيد من المنيا حتى أسوان، فيكون هناك نظام "مرحلي" للتوزيع الجغرافي في قبول الطلاب، يطبق خلال المرحلة الإنشائية التي تبدأ بقبول جميع الصالحين من الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة من مدارس الصعيد، حتى إذا ما بقيت طاقة فائضة فإنه يجوز أن تقبل الجامعة من طلاب الشمال من لم تتسع لهم طاقات الجامعات في القاهرة والإسكندرية.

٤- أن تكون للجامعة منذ البداية حرية كاملة في التخطيط العلمي والأكاديمي لأقسامها العلمية وكلياتها.

٥- أن تمنح الجامعة الاستقلال المالي والإداري، وهو أمر أقر لجامعة أسويط منذ يوم مولدها الأول (ص ٣٤).

٦- أن يختلف نظام العمل في الجامعة الجديدة وأقسامها العلمية عما كان معمولاً به - ولا يزال - في النظام التقليدي بالجامعات القائمة. وبعبارة أخرى يصبح "القسم العلمي" هو وحدة التكوين الأساسية في الجامعة، وتكون الأقسام في كل كلية هي نواة تكوينها، على نحو يضمن لكل قسم شخصيته، بل "ومدرسته" إذا أمكن، وبالتالي يكون "الأستاذ" هو العماد الأول كيان القسم والكلية والجامعة، ويكون مجلس القسم هو نقطة البدء الحقيقية في تخطيط العمل الأكاديمي في المادة أو المواد المرتبطة التي يضطلع بها القسم، ويكون مجلس الكلية مجلس المادة أو المواد المرتبطة التي يضطلع بها القسم، ويكون مجلس الكلية مجلس التنسيق بين الأقسام، أو مجلس تخطيط وربط للعمل المشترك والمتكامل بين الأقسام، فإذا ما وصلنا إلى الجامعة يكون مجلسها مجلس إشراف وقرار في التخطيط الأكاديمي الذي يأتي من الأقسام والكليات، وذلك إلى جانب اضطلاعها بالتنسيق الإداري والمالي، دون أن ينقلب إلى "مجلس إدارة".

٧- أن يقوم العمل فى الجامعة على أساس " الأقسام العلمية الموحدة " بمعنى أن يكون هناك فى " الجامعة " كلها قسم علمى واحد للمادة الأساسية الواحدة، وذلك وفق ما كان معمولا به فى الجامعات بالخارج، أما فى جامعاتنا، فنظرا لأنها تشكلت فى الأصل من " كليات " مختلفة جمع بعضها إلى بعض، فقد ورثت الجامعة نظام تعدد الأقسام للمادة الواحدة، الذى يبعثر الجهود وعدد المعامل، ويفرق ميزانيات البحوث، وقد تتضارب اختصاصات الأساتذة بدلا من أن تتكامل تحت مظلة واحدة (ص ٣٥).

٨- أن يهدف العمل فى الأقسام العلمية الموحدة إلى قيام نوع من " البينية " و " تكامل البحوث " بين المواد " المتكاملة "، كعلم الكيمياء وعلوم الأحياء والبيولوجيا، أو بين بعض فروع الهندسة وعلم اقتصاديات الإنتاج.

٩- أن ترتبط الجامعة فى تخطيطها الأول باحتياجات التنمية فى صعيد مصر، حيث لم تكن قد وصلت إليه خدمات الجامعة، بل حرم منها طوال عهود متعاقبة، وكان لهذا أثره وخطره بالنسبة للشعور العام بالانتماء فى اتصاله بالعدالة الاجتماعية فى توزيع الخدمات الجامعية. ومن هنا فقد وضعت الأولوية فى إنشاء الأقسام العلمية والكليات بما يخدم أولويات التنمية، أى تبدأ بالطريق الصعب فى إنشاء المرافق الجامعية، فبدأت فعلا بكليتين للعلوم والهندسة، ثم بالطب والزراعة، ثم الصيدلة، ثم الطب البيطرى، ثم التجارة، واكتفت من الأقسام النظر بإنشاء ما سمي " بالأقسام العلمية المرجأة " فى اللغات والآداب والحقوق، على أساس تكوين هيئات التدريس والإفادة من بعضهم مرحليا فى الكليات العملية، مثل دراسة الاقتصاد والقانون والعمل مثلا فى كلية الهندسة، وذلك كله حتى يمكن فى مرحلة تالية إنشاء بعض الكليات النظرية (ص ٣٦) .

التطور التنظيمى:

كان من الخطوات الأولى التى اتخذت على هذا الطريق، إنشاء نظام الانتساب لبعض كليات الجامعة، وذلك بالمرسوم الصادر فى ١٠/١٠/١٩٥٣، ونشر بالوقائع المصرية فى الخامس عشر من الشهر نفسه.

أما الكليات التى أباح لها نظام الانتساب فهى الحقوق والآداب والتجارة.

ومن تلك الخطوات أيضا قانون رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء المجلس الاستشارى للجامعات، على أن يضم فى تشكيله كلا من:

- وزير المعارف
- مدير الجامعات المصرية.
- ثلاثة أساتذة من كل جامعة من الجامعات المصرية يختارهم مجلس كل جامعة من بين أساتذتها لمدة سنتين.
- ممثل لكل من وزارة المعارف العمومية ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المالية والاقتصاد يختاره الوزير المختص.
- ستة من المعنيين بالمسائل ذات الصلة بالتعليم الجامعى ويعينون بمرسوم لمدة سنتين.

ومن أهم ما يلفت النظر فى مواد هذا القانون المادة ٣ التى نصت على " لا تتفد قرارات المجلس الاستشارى للجامعات بالنسبة إلى أية جامعة إلا إذا أقرها مجلس هذه الجامعة وذلك فى المسائل التى تدخل فى اختصاص هذا المجلس وفقا للأحكام المقررة فى قوانين الجامعة ولوائحها"، وهو الأمر المناقض تماما للوضع الحالى (٢٠٠٣) حيث تعد قرارات المجلس الأعلى للجامعات ملزمة، ومن ثم فهذا النص القديم هو مظهر حقيقى من مظاهر استقلال الجامعة.

وقد اتجه التفكير بعد ثورة يوليو إلى إصدار قانون موحد للجامعات المصرية بهدف التنسيق بينها، ومن هنا صدر القانون رقم ٥٠٨ فى ١٩٥٤/٩/٢٦ بإعادة تنظيم الجامعات المصرية، فكان بذلك أول قانون طبقت أحكامه على كل الجامعات القائمة وقت صدوره.

وفى ١٩٥٦/٩/١٨ صدر القانون رقم ٣٤٥ الذى ألغى القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤، والقوانين الصادرة باللوائح الأساسية لكليات الجامعات وحلت أحكامه محلها. وصدرت كذلك اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٦ فى ٢٣/٩/١٩٥٦ فألغت اللوائح الداخلية للكليات، ولائحة النظام الدراسى والتأديبى والاجتماعى لطلاب الجامعات ولائحة النظام المالى للجامعات، ولائحة المكافآت والندب للتدريس، واستبدل بها جميعا الأحكام الواردة بشأنها فى تلك اللائحة.

ولما تمت الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ كان طبيعياً أن تتجه السياسة نحو إعادة النظر في التشريعات التي تطبق في كلا الإقليمين للتسيق بينهما، ورغبة في توحيد المبادئ العامة التي يقوم عليها تنظيم الجامعات في كلا الإقليمين، بما يحقق وحدة الأسلوب في تشكيل الهيئات الجامعية المختلفة، صدر القانون رقم ١٨٤ في ١٩/١٠/١٩٥٨، وعدلت أحكامه بقوانين لاحقة، وصدرت لائحته التنفيذية بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ في عام ١٩٥٩، وظلت أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية تطبق على الجامعات في كلا الإقليمين، حتى انفصلت عرى الوحدة، فعدلت أحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨، واستبدلت لائحته التنفيذية لائحة أخرى صدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٧ في أول يوليو ١٩٦٩.

ومن أبرز ما نستقرؤه في القوانين الثلاثة المشار إليها:

فأولاً، من حيث المجلس الأعلى للجامعات حدد قانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ اختصاصاته فيما يلي:

- رسم السياسة العامة للتعليم الجامعي والبحوث العلمية بالجامعات والعمل على توجيهها بما يتفق مع حاجات البلاد وتيسير تحقيق الأهداف القومية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية للدولة.
 - التنسيق بين الدراسة الجامعية ودرجاتها العلمية في مختلف الجامعات.
 - التنسيق بين الكليات والأقسام المتناظرة وبين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
 - إيداء الرأي في مقدار الإعانات الحكومية التي تمنح سنوياً لكل جامعة.
 - إيداء الرأي فيما يعرضه عليه وزير التعليم العالي أو إحدى الجامعات ممن المعائل.
 - إيداء الرأي فيما يتعلق بمسائل التعليم في درجاته المختلفة.
- وكانت رئاسة المجلس في قانوني ١٩٥٤، ١٩٥٦ لأقنم مديري الجامعات، لكن قانون ١٩٥٨ جعلها للوزير.
- وثانياً، من حيث اختصاصات مجلس الجامعة، فلم تختلف في القوانين الثلاثة، حيث دارت حول ما يأتي وفقاً لقانون ١٩٥٨:

- تتبع النشاط العلمي للكليات والمعاهد التابعة للجامعة والتنسيق بين الدراسات والبحوث القائمة بها، وتنظيم البحث العلمي وتوفير الإمكانيات اللازمة له.
- إقامة أبنية الجامعة وترميمها.
- وضع اللوائح الخاصة بالمناحف والمكتبات وغيرها من المنشآت الجامعية.
- شروط قبول الطلاب في الجامعة ونظام تأديبهم. الرسوم الجامعية وكيفية أدائها وشروط الإعفاء منها، والمكافآت والإعانات المالية وغير المالية.
- تنظيم الشؤون الاجتماعية للطلاب.
- إنشاء كراسى الأستاذية.
- وضع النظام العام للدروس والمحاضرات والبحوث والأشغال العملية وتوزيع الدروس والمحاضرات بالكليات.
- إدارة حركة الامتحانات وتشمل مدة اشتغال الممتحنين ولجان الامتحان ومقدار مكافآتهم وكيفية تعيينهم وواجباتهم.
- تعيين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ونقلهم ومنحهم المهمات العلمية وندبهم وإعارتهم.
- إعداد مشروعات الميزانية والحساب الختامي.
- وقف الدراسة بالكليات.
- منح الدرجات العلمية والدبلومات والشهادات.
- منح الدكتوراه الفخرية للجامعة أو لإحدى الكليات.
- تدبير أموال الجامعة واستثمارها وإدارتها والتصرف فيها.
- الترخيص لمدير الجامعة في إجراء التصرفات القانونية.
- الموضوعات التي يحيلها عليه الرئيس الأعلى للجامعات.
- إبداء الرأي فيما يتعلق بجميع مسائل التعليم في درجاته المختلفة.
- لمجلس الجامعة أن يلغى القرارات الصادرة من مجالس الكليات أو المعاهد التابعة للجامعة إذا كانت القرارات مخالفة للقوانين أو اللوائح أو للقرارات التنظيمية التي تعمل بها الجامعات.

وكان مدير الجامعة يعين بقرار من رئيس مجلس الوزراء فى قانون ٥٤، ثم أصبح بقرار من رئيس الجمهورية فى قانونى ٥٦، ٥٨ ولم يكن ينص على فترة شغله للوظيفة فى قانونى ٥٤، ٥٦، أما قانون ٥٨ فنص على أنها أربع سنوات قابلة للتجديد. وكان هناك وكيل لمدير الجامعة فى قانونى ٥٤، و٥٦ يعين فى الأول بقرار من مجلس الوزراء، وفى الثانى بقرار من رئيس الجمهورية، أما فى قانون ٥٨ فأصبح هناك وكيلان، أحدهما للشئون الخاصة بأقسام البكالوريوس أو الليسانس، وشئون الطلاب الثقافية والرياضية والاجتماعية، ويختص الآخر بشئون الدراسات العليا وتنظيم البحوث العلمية، ويكون تعيينهما لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، بقرار من رئيس الجمهورية.

وفى القوانين الثلاثة، كان منصب عميد الكلية بالتعيين، لمدة ثلاث سنوات فى القانون الأول، وستين فى كل من القانونين الآخرين، قابلة للتجديد. أما بالنسبة لوكيل الكلية أو المعهد فقد كان يعين من بين رؤساء الأقسام فى قانونى ٥٤، و٥٦، ثم أصبح من بين الأساتذة الكراسى فى قانون ٥٨. وكان التعيين لمدة ثلاث سنوات فى القانون الأول، وستين فى القانونين الآخرين، قابلة للتجديد.

ونصت القوانين الثلاثة على أن يتولى رئاسة القسم أقدم أستاذ مصرى فيه. وتكون مجلس القسم فى القانونين الأول والثانى من الأساتذة والأساتذة المساعدين فيه، أما فى القانون الثالث فأصبح يضاف إلى هؤلاء اثنان من المدرسين يختاران دورياً بشرط ألا يجاوز عدد المدرسين فى كل عام بالأقدمية فى وظيفة مدرس مجلس القسم عدد باقى أعضاء هيئة التدريس فيه.

وكان أعضاء هيئة التدريس فى القوانين الثلاثة ثلاث فئات: الأساتذة نوى الكراسى - الأساتذة المساعدون - المدرسون، ثم استحدث القانون وقت تولى د. عبد العزيز السيد وزارة التعليم العالى، فئة جديدة هى فئة الأساتذة (بدون كراسى).

وكان التعيين فى القوانين الثلاثة يتم بناء على إعلان، وبعد فحص الإنتاج العلمى وثبوت صلاحيتهم لشغل الوظيفة، لكن عندما استحدثت وظيفة أستاذ بدون كرسى، جاز شغلها إذا أمضى الأستاذ المساعد سبع سنوات، من غير إعلان، لكن بعد عرض إنتاجهم العلمى على اللجنة العلمية.

وقد خفض قانون ٥٨ مدد الترقى لأعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط وفرع جامعة القاهرة بالخرطوم سنة واحدة.

وطبقت الجامعات المصرية نظام السنة الكاملة التقليدى، حيث قسمت الدراسة فى كل كلية إلى عدد محدد من السنوات الدراسية، والتزم طلاب كل فرقة دراسية بدراسة عدد معين من المقررات خلال كل سنة، ثم يؤدون فى نهايتها امتحانا فى تلك المقررات، ومن يجتاز منهم الامتحان بنجاح ينقل إلى السنة الدراسية التالية، وهكذا (محمد حمدى النشار، ص ٢٢).

وكانت مقررات كل فرقة - فى الغالب - موحدة وإجبارية على جميع الطلاب، وكان لا يسمح للطلاب بالانتقال إلى فرقة أعلى إلا إذا نجح فى جميع مقررات فرقته، وإذا رسب فى مقرر أو أكثر سمح له بدخول امتحان دور ثان فيها فى شهر سبتمبر، وإذا لم ينجح فى هذا الدور أعاد الدراسة والامتحان فى جميع مقررات تلك الفرقة، حتى ما سبق له النجاح فيه.

كذلك عرف عهد الثورة تطبيق نظام الانتساب فى كلية الدراسات الإنسانية والنظرية، ولقد أتاح هذا النظام فرصة التعليم الجامعى لعدد كبير من الطلاب، ولكنه أدى إلى تخريج عدد كبير من المؤهلين فى الدراسات النظرية والإنسانية بمعدلات تفوق معدلات التنمية الاقتصادية، وتربو على فرص العمل الحقيقية المنتجة والمتاحة مع التزام الدولة بتشغيل كافة الخريجين.

ونظرا لما شهدته مصر من أحداث فى عام ٥٤، حرص المشرع، فيما يبدو لعلة سياسية، على أن تقسم السنة إلى فصلين دراسيين، حتى ينشغل أعضاء هيئة التدريس والطلاب معا بالاستعداد للامتحانات، خاصة وأن نظام الامتحان ظل تقليديا وفقا للأرقام السرية والكنتروليات، وما إلى ذلك، مما كان يضيع وقتا لا بأس به فى الامتحانات على حساب عملية التعليم والتعلم.

وعلى الرغم مما أنيط بالمجلس الأعلى للجامعات إلا أنه لم يحقق النجاح المنشود، سواء فى مجال التخطيط أو فى مجال التنسيق بين الجامعات، فلم يتصد لمشاكل التنسيق بالفاعلية اللازمة، وأبرزها مشكلة التنسيق بين أعضاء هيئة التدريس فى الكليات المتناظرة بالجامعات، كما لم يقم المجلس بوضع رؤية مستقبلية كاملة للتعليم الجامعى فى مصر تتناسب مع ظروفه وأهدافه السياسية والاجتماعية والاقتصادية،

بينما انشغل المجلس بكثير من المسائل التنفيذية التي عرضت عليه بحجة التنسيق بين الجامعات، مثل المسائل الخاصة بالحالات الاستثنائية وقواعد نقلهم من فرقة إلى أخرى أو من كلية لأخرى، وزيادة أو تخفيض عدد ساعات الدراسة فى بعض المقررات (المرجع السابق، ص ٣٤)

سياسة القبول:

وكان قبول الطلاب فى الجامعات المصرية يتم على أساس النظام المباشر، فقد كان كل طالب يتقدم بأوراقه مباشرة إلى الكلية التى يرغب فى الالتحاق بها، فإذا لم يجد مكانا بها تقدم بأوراقه إلى كلية أخرى، وهكذا.

وقد شهد التعليم الجامعى لأول مرة ظهور ما سُمى " بمكتب تنسيق القبول بين الجامعات " عام ١٩٥٤، وأصبح هو المختص بتوزيع الطلاب الذين يرغبون فى الالتحاق بإحدى الجامعات المصرية، وذلك وفقا لرغباتهم، وفى حدود مجموع درجاتهم التى حصلوا عليها فى الثانوية العامة.

ولم يكن المكتب فى بداية عمله يشكل معيارا سليما للقبول، وربما يرجع جزء كبير من هذا إلى ما كانت تنسم به سياسة التعليم قبل الجامعى من تخطيط فى بعض الأحيان، وعلى سبيل المثال، فقد أدى إلغاء نظام التوجيهية وإحلال الثانوية العامة محله أن اضطر المكتب أن يعمل وفقا للنظامين، إلى أن قضى القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧ بأن يلحق امتحان التوجيهية تعديل أسوة بما حدث بالثانوية العامة (سياسة التعليم الجامعى فى مصر، ص ٦٩).

كذلك شكل الارتباك فى سياسة اللغات الأجنبية إرباكا للمكتب حيث تدنى المجلس الأعلى للجامعات فى مستويات تعلمها مما كان له دور سلبي، ذلك أن المجلس حدد الحد الأدنى للقبول بالكليات العملية ب ٢٥% فى اللغة الإنجليزية، ثم عاد عام ١٩٥٧ ليسمح بما هو أقل من ٢٥% إذا توافرت شروط الالتحاق الأخرى، مع وجوب اجتياز امتحان تكميلي فى هذه اللغة، وقد برر المجلس هذا التجاوز بفشل كثير من الطلاب فى تحقيق نسبة الحد الأدنى على الرغم من ارتفاع مجموعهم الكلى.

ومن هنا فعندما أثارَت جريدة الجمهورية فى ١٩٥٩/٨/٢٥ ما أسمته " أزمة القبول بالجامعات "، حيث وقف كثير من الطلاب يشكون من أنهم لم يجدوا لهم مكانا

بالجامعة، رفض أحد عمداء جامعة القاهرة - لم يذكر اسمه - هذه التسمية، مؤكداً أن السبب الرئيسي هو هذا القرار الذي كان قائماً في وزارة التربية بتخفيض نسبة النجاح في الثانوية من ٥٠% إلى ٤٠%، مع السماح بالرسوب في مادة أو مادتين، ومعنى هذا أنه إذا كان الطالب حاصلًا على صفر في اللغة الإنجليزية، وصفر في اللغة الفرنسية في امتحان الثانوية العامة، ثم حاز بعد ذلك درجات هزيلة في باقي المواد بحيث يحوز بها ٤٠% فإنه يذهب خارج أسوار الجامعة ومعها هذه النتيجة ويعتبر نفسه مظلوماً إذا لم يدخل الجامعة، لماذا؟ لأنه أخذ شهادة الثانوية العامة، وهذا سبب انخفاضها في مستوى الطلاب العام المتقدمين للجامعات " إن أزمة الجامعات تنتهي يوم أن تكف المدارس الثانوية عن أن تصبح معامل تفرخ للحاصلين على الثانوية العامة بالجملة!!" لكن المجلس، من ناحية أخرى، قرر عام ١٩٦٣ أن يكسب خريجي مدارس اللغات ميزة كبيرة تصل إلى ٢٠% من الدرجة التي حصلوا عليها في اللغة الأوربية الأولى تضاف إلى المجموع الكلي لدرجاتهم (المرجع السابق، ص ٧٠).

وقد لاحظت لجنة العلوم الأساسية في تقريرها عام ١٩٦٣ (ص ٧) هبوط مستوى الطلاب المتقدمين لكليات العلوم في اللغات الأجنبية. ولما كان البعض قد يرى أن دراسة اللغات الأجنبية في المرحلة الثانوية ليست بذات أهمية كبيرة في المرحلة القائمة في ذلك الوقت، إلا أن اللجنة ردت على ذلك بأن الواقع عكس ذلك لأنه في حالة تدريس العلوم في الجامعات باللغة الأجنبية فإن ذلك كان من شأنه أن يؤدي حتماً إلى تقوية الطالب في هذه اللغة مما كان يمكنه من استعمال المراجع الأجنبية ويعوضه عن أي نقص في تعليم اللغة الأجنبية في المرحلة الثانوية. أما إذا كان التدريس باللغة العربية في المرحلة الجامعية، فكان ينبغي أن يكون الطالب متمكناً أصلاً من اللغات الأجنبية في المرحلة الثانوية حتى يستطيع الرجوع إلى المراجع الأجنبية للاستزادة منها.

وإذا كان المكتب قد اضطر لقبول طلاب رسبوا في مادة أو مادتين، وفقاً لما كان مسموحاً به في وزارة التربية حيث كان يمكن اعتبار الطالب ناجحاً في الثانوية العامة حتى ولو كان مجموعهُ أقل من ٥٠%، فإن المجلس الأعلى للجامعات عدل هذا عام ١٩٥٨ ليُشترط ألا يقل مجموع المتقدم عن ٥٠%.

والواقع أن هذا المكتب رغم ما سبق من نقد إليه، وما يكون فى نظامه من بعض السلبيات، إلا أنه بالفعل كان ثمرة طيبة من ثمار التنسيق بين الجامعات المصرية، فلقد حقق نجاحا يفتد به فى مجالات تنسيق قبول الطلاب بالجامعات المصرية على أسس عادلة وفقا لقراتهم العلمية وميولهم .

وقد شكات الكليات التطبيقية مصدر جذب للطلاب المتقدمين للاتحاق بالجامعات، مما كان له أثره على بعض الكليات وأبرزها كلية العلوم، وهذا ما دعا لجنة العلوم الأساسية تعترف بالنسبة لمستوى الطلاب الملتحقين بكليات العلوم أنه لم يكن مرضيا، حيث أن معظم النابهين من الطلاب توجهوا إلى كليات الطب والهندسة (التقرير، ص ٨)، ودلت اللجنة على ذلك بأن عدد الحاصلين على ٧٥% فأكثر من المتقدمين عام ٦٤/٦٣ بكلية العلوم بجامعة القاهرة لم يزد على ٩ طلاب من مجموع المقبولين البالغ عددهم ٥١٩ طالبا، وأن عدد الحاصلين منهم على ٧٠% فأكثر بلغ ٤٤ طالبا فقط.

ومع ما وضع لمكتب التنسيق من حسنات من حيث تكافؤ الفرص، فقد ظل مثار مناقشات دارت حول بعض سلبياته، من ذلك ندوة عقدها الأهرام ونشرت فى ١٩٦٥/٨/١ تحدث فيها د. عبد الفتاح إسماعيل وكيل وزارة التعليم العالى، ود. عبد الخالق عزت مدير مكتب التنسيق، وآخرون، وكان المحور الأساسى أن الحكم على الطالب وفقا لمجموع الدرجات ليس عادلا تماما لأن هذا المجموع ليس معيارا تام الصلاحية لذلك، وكان رد عبد الفتاح إسماعيل أن المطالبة، فى مواجهة هذا، بتحكيم معيار الرغبة هو أسوأ لأن هناك فرقا بين الرغبة والصلاحية، فرغبة الطالب تدخل فى توجيهها عديد من العوامل، قد لا يكون بينها مدى قدرة وصلاحية الطالب للاتحاق بكلية معينة، ولا يزال مجموع الدرجات هو أقرب المعايير المتاحة للحكم على مدى صلاحية الطالب.

وأشير كذلك إلى ما يسمى مجموعة المواد المؤهلة، حيث قد يكون المجموع مؤديا للاتحاق بكلية معينة، لكن درجات المواد المؤهلة لها ي عين على ذلك، ونكر عبد الفتاح إسماعيل أن عيب المواد المؤهلة أن الطالب إذا كان يريد الالتحاق بالطب مثلا، فإنه يهمل دراسة الرياضيات على أساس أنها ليست من المواد المؤهلة للاتحاق بالطب، مع أنها أساسية فى التكوين العمومى للطالب الجامعى.

وأثيرت كذلك قضية التوزيع على كليات الجامعات، فأكد البعض على ضرورة مراعاة أن تكون الجامعة المختارة قريبة من محل إقامة الطالب حتى لا تستأثر جامعتا القاهرة وعين شمس بالمتفوقين، وهو ما أخذ به فيما بعد حيث عرف باسم التوزيع الجغرافي، بالإضافة إلى مجموع الدرجات.

ونقل محررا الأهرام إحسان بكر ومحمد زايد عن حديث للدكتور طه حسين (١٩٦٧/١٢/٢) كان الدكتور محمد حلمى مراد مدير جامعة عين شمس فى ذلك الوقت حاضرا له: " مكتب التنسيق هذا كلام قَارَعٌ. والنظام الحالى للقبول سخيّف جدا. "، ذلك لأنه لا يريد إلا تحكيم رغبة الطالب وحدها. ولما سأله حلمى مراد عن الحل؟ اقترح أن تعمل الجامعات مسابقة للقبول مثل فرنسا، ومن ينجح يقبل. وأكد له مراد أن هذا الحل اقترحه البعض، لكنه صعب التنفيذ فى ضوء الأعداد الكبيرة. وأضاف طه حسين: " أنا رأيت. أنا راحل معلم، صفتى، أعلم الناس، وأعتقد أن كل مواطن حر فى أن يتعلم كما يشاء ويتحمل تبعه هذا. أما أن تعتبر الدولة نفسها مسئولة عن تعيين كل مواطن يأخذ الليسانس أو البكالوريوس فأنا لا أفهم ذلك ".

الجامعة والمجتمع:

كان معروفا عن فلسفة الجامعة عند إنشائها أهلية فى مصر عام ١٩٠٨ أنها كانت قائمة على ما يسمى بالعلم للعلم، إلى الدرجة التى اعتبرت عندها النظرة إلى الإعداد لوظيفة أو مهنة أمرا مشينا للجامعة، وهذا ما يفسر تأخر انضمام الكليات ذات الطابع التطبيقى عن الكليات النظرية. ولعل نظرة إلى الغرض من إنشاء جامعة مثل جامعة إبراهيم وفقا للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ تظهرنا على استمرار هذه الفلسفة، حتى قيلم الثورة، فهو ينص على " أن تختص بكل ما يتعلق بالتعليم العالى الذى تقوم به كلياتها ومعاهدها وتعنى بإجراء البحوث العلمية وتشجيعها والعمل على رقى الآداب وتقديم العلوم "

وبطبيعة الحال، فلم يكن أمر مثل هذا مناسباً لفلسفة العهد الثورى، مما كان لابد معه أن تمتد نظرة الجامعة إلى المجتمع وما يحدث فيه وما يؤمل له من تطور وتغيير، وآية هذا ما نص عليه القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ حيث أكد على " إن الجامعات فى الجمهورية العربية المتحدة هيئات علمية تختص بكل ما يتعلق بالتعليم العالى الذى تقوم

به كلياتها ومعاهدها، وتعمل على تزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء فى الفروع المختلفة بما يفي بحاجاتها العلمية والفكرية، وتعنى الجامعات بإجراء البحوث العلمية وتشجيعها والعمل على رقى الآداب وتقدم العلوم والفنون وخدمة المجتمع والأهداف القومية، كما تهتم الجامعات ببعث الحضارة العربية وبتوثيق الروابط الثقافية العملية مع الجامعات والهيئات العلمية العربية والأجنبية .

ورأى الدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن فى تعليقه بكتاب (نظرات فى التعليم الجامعى، ص ٣٨) أن الجامعات بالضرورة لابد أن تكون ذات صلة وثيقة بالمجتمع، وأن هذا لم يعد أمرا اختياريا، ذلك أن الجامعات - كمؤسسات عامة فى الدولة - تنتشر بحوث أسانذتها فرادى أو جماعات، وهذا عمل ينسب إلى الجامعة وإلى صاحبه، وتمنح الجامعة خريجها الإجازات، والخريج ينسب إلى الجامعة التى تخرج فيها، ولكنه كفرد هو الذى يختص بالإجازة، فالبحث والتعليم - نشاط جامعى - تتميز فيه شخصيات الأفراد

ولكن هناك التأثير الاجتماعى العام للآراء والأفكار التى تتفاعل - طليقة - وسط الكيان الجماعى، وتنتقل - خارج المناهج وأسئلة الامتحانات - من الأسانذة إلى الطلاب، وفى اللجان الفنية والمحاضرات العامة والتقارير - من الجامعيين إلى الشعب وهيئاته - هذا التأثير العام له أهمية كبرى فى تحديد دور الجامعة فى القيادة الاجتماعية، وبالتالي طبيعة علاقتها بالهيئات الممولة لها أو المشرفة عليها.

ومعنى هذا أن الجامعات صارت أكثر ارتباطا بالكيان القومى - بالسياسة العامة - بمستقبل الشعب والحكومة - بالتنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعى - بالأزمات الفكرية التى تسود المجتمع - بالأوضاع الدولية الجارية - بعناصر الصراع المذهبى والفكرى فى العالم.

وأمام حلقة نقاشية عن مشكلات التعليم الجامعى، فى مايو ١٩٦١ بينغازى بليبيبا وقف د. عبد العزيز السيد، يناقش هذه القضية من منظور مختلف، قبل فترة وجيزة للغاية من تعيينه وزيرا للتعليم العالى، حيث كان مديرا لجامعة الإسكندرية، ويكون بذلك أول أستاذ تربية يكون مديرا لجامعة، مثلما كان إسماعيل القبانى أول أستاذ تربية

يكون وزيراً للمعارف سنة ١٩٥٢، كما مر بنا (مشكلات التعليم الجامعي في البلاد العربية، ص ١٧٧).

لقد تساءل عبد العزيز السيد عن غاية العلم الذي تسعى إليه الجامعة ؟ إذا كان العلم يطلب لذاته فلا نكون مغالين إذا قلنا ان العلم يصبح في هذه الحالة بلا غاية تستأهل سعى الدولة والجامعة إليه، لأنه يتعلق بمجرد المتعة الشخصية من جهة، ومن جهة أخرى فإن اتساع العلم وتثعب آفاقه يجعل طلبه لذاته عبثاً وإضاعة للوقت في بعض الأحيان، ولا يضيف إلى الثروة الإنسانية من محصوله ما يستأهل ما بذل فيه من جهد وما ضيع فيه من وقت.

وينفى عبد العزيز السيد أن ترتبط غاية العلم بالمنفعة إذا فسرت هذه المنفعة على أنها المنفعة المادية وما يمكن أن يؤدي إليه من تطبيقات، زاعماً أن هذا يجعل العلم عقيماً لأنه يكون قد ارتبط بجانب واحد من جوانب الحياة، ومن ثم فهو يحدد الغرض بقوله (المرجع السابق، ص ١٧٨):

" الإنسان إنما يطلب العلم ويسعى إليه ابتغاء الملاءمة بينه وبين الكون الذي يعيش فيه. يطلبه ليزداد معرفة بنفسه وبالعالم الذي يحيط به، يطلبه ليحدد مكانه في الكون. يطلبه لزيادة معرفته بما ينبغى أن تكون علاقته مع غيره سواء بين الفرد والفرد أو بين الفرد والجماعة أو الجماعة والجماعة. يطلبه ليحدد علاقته بخالقه. يطلبه فوق ذلك ليسعد نفسه مادياً ويسخر الطبيعة في خدمته فيوفر لنفسه وسائل الرفاهية "

ونلاحظ هنا غلبة النظرة الليبرالية المحصورة في الفرد وسعادته، وقلّة الاهتمام بالشأن المجتمعي العام.

وفي خطاب له بجامعة الإسكندرية (الجمهورية في ١٩٦٢/٧/٢٨) وقف جمال عبد الناصر ليقول " الشعب ينظر إلى المتقنين بأمل، وزى ما قلت في الانتخابات اللي حصلت قبل كده، أظن قلت لكم السنة اللي فاتت، الشعب قدر هذا بجميع فئاته، وانتخب عدد كبير من جامعة الإسكندرية في لجان الاتحاد القومي، ليه انتخبهم ؟ لأنه يعلم إنهم مش في أبراج عاجية وملهوش تطلعات طبقية، ولكنهم يحسوا بإحساسه ويشعروا

بشعوره وحيكونوا معبرين عن إرادته ومعبرين عن أمنيه، وحيكونوا مدافعين عن حقه فى الحرية والحياة...".

وقال أيضا فى الخطاب نفسه: " فى العشر سنين القادمة الجهد عليكم فى الجامعات حيكون أكبر.. الجهد على المتقنين حيكون أكبر ".

وقد التزمت الدولة بتشغيل كافة خريجي الجامعات، وحملت الجمهورية فى ١٩٦٢/١/٢٨ عنوانا " لن يبقى أى خريج بلا عمل. قدم طلبك فوراً إلى مكاتب العمل والقوى العاملة، أو إلى مكتب كمال حسين "، ومن أجل ذلك صدر قرار جمهورى رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٦٢ بفتح اعتماد إضافى لإنشاء ٦٥٠٠ درجة سادسة فى الكادرن الفنسى والعالى بوظائف الحكومة.

هل كانت الدولة بحاجة إلى كل الخريجين كل سنة بالفعل ؟ أغلب الأحوال أن الإجابة بالنفى، ولكنها نتيجة طبيعية لمسيرة سيطرة الدولة على الإنتاج، فما دامت قطاعات الاقتصاد الأساسية فى يد الدولة، وما دام الطلاب يقبلون بتوجيه من الدولة عن طريق مكتب التنسيق، كان لا بد أن تعتبر الدولة نفسها مسؤولة كذلك عن تشغيل الخريجين، حتى ولو لم تكن بحاجة إليه.

ولقد كان لهذه السياسة آثار سلبية على كل من الجامعة ومجالات العمل، فمن الناحية الأولى كرس هذا عملية الربط بين الجامعة والوظيفة، فالذى يتعلم على أساس أن يكون موظفا فى الحكومة. ومن الناحية الثانية، تضخم الجهاز الحكومى والبيروقراطى (نزبه الأيوبى،، ص ٥٩)، ليتحول المتعلمون إلى جيش من الموظفين الحكوميين، بما يحمله هذا من معان تجعل الكثير منهم يفتقد عناصر المبادأة والاعتماد على النفس والتفكير فى مواجهة مشكلات الحياة والقدرة على مواجهة المجهول.

وقد فتحت جريدة الأهرام الباب لحوار واسع حول الجامعة والمجتمع، فمن ذلك ما كتبه د. رشدى سعيد فى ١٩٦٥/١/١٧ من أن جامعة الأعداد الكبيرة التى أصبحتا نعيش معها فى مصر ينبغى أن تختلف فى شكلها ووظيفتها عن تلك الجامعة التى كانت من قبل فى الثلاثينيات والأربعينيات، ذلك لأن طبيعة مجتمعنا النامى تحتم علينا توجيه معظم استثماراتنا إلى المشروعات ذات الإنتاجية العالية بالرغم من أن الجامعة هى جزء هام من رؤوس الأموال الاجتماعية الثابتة التى يؤثر مستواها على عملية الإنتاج الكلية.

ونبه رشدى سعيد إلى أن ما يشكو منه الناس من انخفاض مستوى طلاب الجامعة ليس سببه الأعداد الكبيرة، بل هو التقدم المذهل المتوالى فى مختلف الفنون والعلوم، مما جعل المرحلة الجامعة الأولى لا بد أن تقصر عن جعل الطالب مستوعبا لعلوم ما تخصص فيه، مما يفرض أن يتوجه الإعداد فى هذه المرحلة نحو ما يمكن تسميته بالتنقيف الجامعى المرتبط أوثق ارتباطا بمشكلات المجتمع وقضاياها.

أما د. فؤاد زكريا فقد كتب تعقيبا (١٩٦٥/١/٢٧) على مقال رشدى سعيد، وقد لخص جوهر المقال فى دعوته إلى ألا يؤهل التعليم الجامعى الطالب لمهنة متخصصة، بل يؤهله لكى يحتل مكانا فى المجتمع كرجل مثقف يستطيع بقليل من التوجيه بعد تخرجه أن يوجه إلى أية إلى أية وظيفة تحتاج إلى بعض الفكر أو الثقافة.

وقد عارض فؤاد زكريا وجهة النظر هذه مؤكدا على أهمية التخصص بالنسبة للجامعة، ولا خوف من الزعم بأن هذا يبعد التعليم الجامعى عن المجتمع، فالذى حدد مجموعات التخصص هو احتياجات المجتمع، وإذا كان التنقيف العام يمكن أن يفهم فى بعض الكليات الإنسانية إلا أنه ليس كذلك بالنسبة لكليات الطب والهندسة.

أما الدكتور جمال زكى (١٩٦٥/١/٣٠)، فقد أشار إلى أن الاتجاهات العالمية تعزز بالفعل الرأى القائل بأن المرحلة الجامعية الأولى لا ينبغي أن تهين للتخصص، بل تتجه إلى إعداد المشرف الميدانى أو الممارس العام، وهو الأمر الذى يطبق فى كليات الطب بالفعل، فسنوات البكالوريوس تعد ممارسا عاما، أما المتخصصين فعن طريق الدراسات العليا، وأشار جمال زكى إلى أن تقرير روبينز البريطانى، ودراسات للجنة الفرنسية لتطوير التعليم الجامعى قد أخذوا بمبدأ تعميم دراسة الطالب فى ميدانه حتى مستوى درجته الجامعية الأولى.

أما د. فتحي البديوى (١٩٦٥/٢/٣)، ففى رأيه أن التخصص المبكر فى الدول النامية أمر غير جيد مما جعله يؤكد على ضرورة أن تكون الفترة الأولى فى الدراسة الجامعة مركزة على ما يمكن تسميته بالتنقيف العام، أى الدراسة العام بجانب ما كان قائما من دراسة مواد المجتمع والقومية والاشتراكية.

فإذا ما أردنا التعرف على المواقف الكمية لتطور عدد الطلاب المقيدين بالجامعات المصرية من عام ١٩٧٠/٦٩-٥٤/٥٣ فإن الجدول التالى يوضح هذا :

جدول رقم (٢٥)

العام	القاهرة	الإسكندرية	عين شمس	أسيوط	طنطا	المنصورة	الزقازيق
٥٤/٥٣	٢٣٢٠٦	١٠٣١١	١٧٦٧٩				
٥٦/٥٥	٢٥٩١١	١٢٨٨٨	٢٠٤٠٥				
٥٨/٥٧	٣٣٢٤٥	١٦٨٤٠	٢٢٩٩٢	٥٠٠			
٦٠/٥٩	٣٤٣٨٨	٢٠٦٧٢	٢٥٦٧٣	١٩٧٩			
٦٢/٦١	٣٦٣٢١	٢٢٦٢٨	٢٨١٠١	٤٣١٣			
٦٤/٦٣	٤١٢١٧	٢٨٥٢٠	٣٤٢٢	٧٥٢٣			
٦٦/٦٥	٤٤٢٧٥	٣٣١٥٤	٣٨٠٢٦	٩٨٢٣	٧٦٤	٧٩٦	
٦٨/٦٧	٤١٨٩٣	٣١٨٧٢	٣٨٢١٤	٩٨٩٩	١١٩٦	١٢٣٤	
٧٠/٦٩	٤٤٦٥٨	٣٤٩٠٦	٣٨٤٦٥	١٣٢٣٨	٣٠٨٠	١٨٦٦	٣٩٩٧

وكان المجموع الكلى، حسب نفس ترتيب السنوات المختارة هو على التوالى:

٥١١٩٦ - ٥٩٢٠٤ - ٧٣٥٧٧ - ٨٢٧١٢ - ٩١٣٦٣ - ١٠٩٦٨٢ - ١٢٦٨٣٨

- ١٢٤٣٠٨ - ١٤٠٢١٠ من الطلاب.

أما تطور عدد الطلاب فى مرحلة التعليم الجامعى الأولى لكل عضو هيئة تدريس فى الجامعات (ما عدا جامعة الأزهر) فى الفترة من ٦٦/٦٥ - ٧١/٧٠ فبيانه كالتالى (النشر، ص ١٦٠):

جدول رقم (٢٦)

العام الجامعى	عدد الطلاب	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد الطلاب لكل عضو
٦٦/٦٥	١٢٦٨٣٨	٢٤٩٧	٥٠,٨
٦٧/٦٦	١٢٧٨٦٤	٢٦٤٨	٤٨,٣
٦٨/٦٧	١٢٤٣٠٨	٢٩٢٩	٤٢,٤
٦٩/٦٨	١٢٤٢٢٧	٣٠٧٨	٤٠,٣
٧٠/٦٩	١٤٠٢١٠	٢٨٢٨	٤٩,٦
٧١/٧٠	١٥٢٢٢٢	٢٩٦٩	٥١,٣

فها هنا نلاحظ تحسنا تدريجيا منذ العام ٦٦/٦٥ العام ٦٩/٦٨ فى عدد الطلاب لكل عضو، لكن هذا التحسن يعود للاختفاء التدريجى فى العامين التاليين.

الثقافتان الإنسانية والعلمية:

من المعروف أن الطابع الذى غلب على الثقافة والتعليم فى مصر طوال حقبة طويلة، هو الطابع النظرى، ومن ثم فقد كان للعلوم الإنسانية قصب السبق دائما، ويكفى أن نشير إلى التعليم الدينى الذى كان يستأثر بالكثير من طلاب العلم، كان فى مجمله مما يدخل فى باب الإنسانية.

لكن قيام ثورة يوليو، وفر مناخا يؤازر التخصصات العملية والتطبيقية، على أساس أنها أكثر التصاقا بمشروعات التنمية.

أما تطور أعداد الطلاب المقيدين بالكليات العملية والإنسانية، شاملة جامعة الأزهر، فقد كان كالتالى (محمد حمدى النشار، ص ١٧٢):

جدول رقم (٢٧)

إجمالى	الكليات العملية		الكليات الإنسانية		نوع الدراسة العام الجامعى
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
٥٤٠٨٩	٣٣,٥ %	١٨١٤٣	٦٦,٥ %	٣٥٩٤٦	٥٤/٥٣
٦٢٩٧٥	٣٤,٥	٢١٧٧٧	٦٥,٥	٤١١٩٨	٥٦/٥٥
٨٠٩٧٨	٣٣,٠	٢٦٧٤٣	٦٧,٠	٥٤٢٣٥	٥٩/٥٨
٨٧٧٥٧	٣٤,٥	٣٠٢٧١	٦٥,٥	٥٧٣٨٦	٦٠/٥٩
٩٢٢٩٢	٣٧,٧	٣٤٨٣٩	٦٢,٢	٥٧٤٥٣	٦١/٦٠
٩٧٤٧١	٤٠,٦	٣٩٦٠٤	٥٩,٤	٥٧٨٦٧	٦٢/٦١
١٠٥٣٥٥	٤١,٥	٤٣٨٠٣	٥٨,٥	٦١٥٥٢	٦٣/٦٢
١١٦٥٣٣	٤٤,٦	٥١٩٨١	٥٥,٤	٦٤٥٥٢	٦٤/٦٣
١٢٧٨٠٦	٤٧,٤	٦٠٦٧٩	٥٢,٦	٦٧١٢٧	٦٥/٦٤
١٣٦٨٨٠	٤٨,٥	٦٦٤٥٢	٥١,٥	٧٠٤٢٨	٦٦/٦٥
١٢٩٨٧٧	٥١,٠	٧١٣٧٠	٤٩,٠	٦٨٥٠٧	٦٧/٦٦
١٣٨٦١٨	٥٤,١	٧٥١٠٦	٤٥,٩	٦٣٥١٢	٦٨/٦٧
١٣٩٩٤٢	٥٥,٤	٧٧٥٥٧	٤٤,٦	٦٢٣٨٥	٦٩/٦٨
١٥٨١٣٥	٥٧,٤	٩٠٨٣٥	٤٢,٦	٦٧٣٠٠	٧٠/٦٩

وواضح من استقراء الجدول السابق أن النمو كان لصالح الكليات الإنسانية
فترة الثورة

لكن الأمر لم يكن كذلك قبل الثورة، ففي سنى الجامعة الأولى منذ إنشائها حكومية
سنة ١٩٢٥، ولمدة خمس سنوات كان هناك توازن بين الثقافتين، ثم يميل إلى الانحياز
إلى العلوم الإنسانية فى سنوات فى بعض السنوات وخاصة من عام ١٩٥٠/٤٩ حتى
عام ١٩٥٣/٥٢ حيث وصل عدد طلاب الكليات الإنسانية فى العام الأخير إلى
٢٦١٨٧، بينما بلغ ١٦٣٠٧ فى الكليات العملية (لويس عوض: الجامعة والمجتمع
الجديد، ص ٥٨).

بيد أن لويس عوض رأى أن التعليم الجامعى للمصرى ظل فى مجموعته متوازنا
بين الثقافتين أدق التوازن حتى أنشأ طه حسين جامعة عين شمس عام ١٩٥٠ التى
اعتبرها كاتبنا هى المسئول الأول عن ظهور أكبر جزء من هذا الاختلال، لأن توزيع
التخصص الجامعى بين الثقافتين كان مدى ربع قرن قبل إنشائها، أى بين ١٩٢٥
و ١٩٥٠ موزعا كالتالى: ١١٦,٦٧٨ طالبا يدرسون الإنسانية مقابل ١١٣,٧٧٧ طالبا
يدرسون المواد العلمية، بفائض يقل عن ٣٠٠٠ طالب لصالح الإنسانية موزعا على
ربع قرن، وجامعة عين شمس فى ثلاث سنوات منذ إنشائها حتى قيام الثورة، أى منذ
٥٠ إلى ٥٢ استوعبت ٦٢,٣٥٠ طالبا يدرسون الثقافة الإنسانية مقابل ٥٤,٣٩١ طالبا
يدرسون الثقافة العلمية، بفائض يقرب من ثمانية طالب فى جانب الإنسانية، أما
جامعة الإسكندرية فقد كان واضحا منذ إنشائها عام ١٩٤٢ حتى قيام الثورة أنها تميل
ميلا طفيفا نحو الدراسات العلمية (المرجع السابق، ص ٥٩).

وبسند لويس عوض على إحصاء لم يشر إلى مصدره، يختلف عن الإحصاء الذى
قدمناه، وربما يرجع ذلك إلى عدم إدخاله جامعة الأزهر، فضلا عن توقف إحصائه عند
عام ٦٠/٦١، وفقا لوقت كتابته للدراسة، مما دفعه إلى أن يستنتج استنتاجات لم تكن
صحيحة، فقد سار إحصاؤه على النحو التالى (الجامعة والمجتمع الجديد، ص ٦٠):

جدول رقم (٢٨)

الكليات العملية	الكليات الإنسانية			السنة
	مجموع	منتسب	منتظم	
١٧,٥٢٤	٣٥,٧٦٣	٥,٧٦١	٣٠,٠٠٢	٥٤/٥٣
٢٠,٥٠٠	٣٥,٧٢١	٧,٠٩٦	٢٨,٦٢٥	٥٥/٥٤
٢١,٢٨٥	٤٢,٢٧٩	١١,١١٩	٣١,١٦٠	٥٦/٥٥
٢٢,٦٤٤	٤٣,٣٧٨	١٣,٠٦٣	٣٠,٣١٥	٥٧/٥٦
٢٦,٠٥٦	٥٠,٢١٧	١٩,٦٣٨	٣١,٢١٥	٥٨/٥٧
٢٦,٠٥٦	٥٠,٢١٧	١٩,٤٠١	٣٠,٨١٦	٥٩/٥٨
٢٩,٣٤٤	٥٣,٣٦٦	٢٠,١٣٩	٣٣,٢٢٧	٦٠/٥٩
٣٢,٨٨٥	٥١,٣٤٠	١٩,٤١٨	٣١,٩٢٢	٦١/٦٠

وهكذا يشير إلينا إحصاء لويس عوض أن توزيع التخصص في الجامعات المصرية بين الثقافتين منذ الثورة، على عكس ما يظنه الجميع - ومنهم نحن بطبيعة الحال - قد سجل توسعا مطردا ضخما في الدراسات الإنسانية وتوسعا مطردا بطيئا نسبيا في الدراسات العلمية.

صحيح أن عدد دارسي الإنسانيات كان دائما هو الأعلى في الإحصاء الذي أوردناه، لكن من المهم ملاحظة التضاؤل التدريجي في نسبتهم إلى المجموع العام، والعكس بالنسبة للتخصصات العلمية، كانت نسبتهم في تصاعد مستمر.

ولقد كتب "أنور عبد الملك" (جريدة المساء، في ٢٦/٨/١٩٥٨) يفند الزعم القائل بأن كليات مثل الآداب والحقوق والتجارة هي كليات "نظرية"، وأن كليات مثل الطب والهندسة والعلوم والصيدلة كليات "عملية"، فهي تفرقة منقولة من القرن التاسع عشر الأوربي، دون أدنى تصرف، من السهل دحضها.

وكان لتقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة، كما مر بنا، موقف معاد للعلوم الإنسانية على وجه التقريب، حيث أوصى بأن تكون هناك كلية واحدة للآداب في مصر، وتحويل الباقي إلى كليات لإعداد المعلمين، والغريب أنه اقترح الشيء نفسه بالنسبة لكليات العلوم، لأنه - أيضا كما سبق أن أشرنا - كان يغلب منظور القوى العاملة، ولما كانت كليات العلوم هي لدراسة العلوم الأساسية، كان له هذا الموقف، دون أن

يضع فى الاعتبار أن العلوم الأساسية، بحكم فلسفتها وطبيعتها ومهمتها، تشكل البنية الأساسية لأى تطور وتقدم فى سائر الدراسات التطبيقية من هندسة وطب وزراعة. وبالنسبة لكليات الحقوق، فقد كان قائما منها وقت إعداد التقرير ثلاث كليات فقط، رأى إما أن يحد القبول فى كل منها بحيث لا يزيد عن ٢٠٠ طالب، وإما الاكتفاء بكلية حقوق واحدة بكل من القاهرة والإسكندرية.

وكانت هناك وجهة نظر أخرى للجنة الدراسات الإنسانية والاجتماعية فى تقريرها المقدم إلى وزير التعليم العالى فى ١٧/١١/١٩٦٣، وكانت هذه اللجنة مشكلة من: د. سليمان حزين (مقرا)، والدكاترة: جابر جاد عبد الرحمن - محمد زكى شافعى - محمد على عرفة - محمد صقر خفاجة - عبد المنعم أبو بكر، والأساتذة: حسن مصطفى - حمدى إبراهيم - سيد أبو النجا - عبد العزيز الشوربجى - على الشافعى. حيث شملت دراستها ما يتصل بالجامعات والمعاهد العالية معا.

وسجلت اللجنة ما واجهها من صعوبة الحصول على أرقام دقيقة عن عدد الخريجين خلال السنوات الخمس السابقة على عملها، وعدد الذين سيخرجون خلال الأربع سنوات التالية، إذ لم يكن من اليسير إطلاقا الحصول على أرقام تمثل احتياجات البلاد فى مختلف الميادين المفتوحة والمغلقة خلال الخمس سنوات التالية، ومن هنا اضطرت اللجنة أن تؤكد على الفرق بين الدراسات الإنسانية والدراسات الأخرى ذات الطابع العملى كالهندسة والطب، حيث كان الممكن تقدير عدد من تحتاجهم البلاد من المهندسين والأطباء اللازمين للوفاء باحتياجات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدرجة من الدقة لا تتأتى بالنسبة لخريجي الكليات الإنسانية.

من هنا كلفت لجنة فرعية بدراسة هذه المسألة، فخلصت إلى النتائج التالية:

١- أسفرت التقديرات عن وجود فائض فى عرض خريجي الكليات الإنسانية عموما، وهو فائض كان يتزايد بمرور الزمن، وذلك إذا ما قورن العرض بتقدير اللجنة للحد الأعلى للطلب، وهو تقدير رأت اللجنة ذاتها أن تشير إلى أنه مفرط فى التفاؤل، وتتزايد حدة فائض العرض على الطلب بطبيعة الحال إذا ما قورن العرض بتقدير اللجنة للحد الأدنى للطلب.

٢- قدر فائض العرض المشار إليه خلال الفترة (١٩٦٥-١٩٧٠) بما يتراوح بين ٤٠٠٠/١٥٠٠٠ (أى بين ٩%، ٣٩% من جملة خريجي الفترة).

ولما عرض الأمر على اللجنة الأصلية لاحظت ما يلى:

١- أن هناك على الجملة فائضا كبيرا من الخريجين بالنسبة للاحتياجات المنتظرة للبلاد من خريجي الكليات الإنسانية، وإن كانت خطورة هذا الفائض إنما تنصب على كليات الحقوق والتجارة أكثر مما تنصب على كليات الآداب التي يبدو في ظاهر الأمر أن استيعاب مهنة التدريس لخريجها كان من شأنه أن يهيب للطلب على الخريجين تغطية العرض أو تجاوزه، مما يدعو للنظر في تخفيف الضغط على كليات الحقوق والتجارة، ولو أدى ذلك للتوسع في القبول في بعض أقسام كليات الآداب.

٢- قامت الدراسة الإحصائية للطلب على خريجي كليات الآداب على أساس اعتبار الطلب على الخريجين مرتبطا ارتباطا لازما للنمو الاقتصادي، وليس عن طريق الاعتماد على خطط فعلية لوزارة التربية والتعليم لزيادة وظائف المعلمين، ومن ثم فإن سلامة تقدير الطلب على خريجي الآداب إنما يتوقف أساسا على اتخاذ وزارة التربية والتعليم من النمو الاقتصادي مؤشرا للتوسع في إنشاء وظائف التدريس بالمرحلتين الإعدادية والثانوية.

٣- لم تدخل الدراسة الإحصائية في الحساب ما ينتظر أن يستوعبه العمل بالبلاد العربية والإفريقية من خريجي الكليات والمعاهد الإنسانية. مع ملاحظة أن هذا المجال يفتح أمام خريجي الآداب أكثر من خريجي الحقوق والتجارة.

٤- هناك عامل آخر لم تتناوله الدراسة الإحصائية بسبب صعوبة الحصول على بيانات بشأنه ألا وهو أن من بين الطلاب القائمين في ذلك الوقت بالكليات الإنسانية عددا متزايدا من الأشخاص الذين كانوا يشغلون وظائف بالفعل، بما يترتب على ذلك من حصولهم على فرصتين: التوظيف، والدراسة.

٥- استخلصت اللجنة من هذا ضرورة تضييق القبول بكليات الحقوق والتجارة، مع إمكان التوسع بعض الشيء في القبول بكليات الآداب.

وبالنسبة للعلميين الذين يعدون في كليات العلوم، فقد تعرض تقرير اللجنتين الدائميتين للأفراد العلميين والأفراد الفنيين (المصادر في ديسمبر ١٩٦٢) لحاجة البلاد من خريجي كليات العلوم العاملين كعلميين في مختلف القطاعات، وإلى طاقة الإمكانات التعليمية وذلك حتى عامي ١٩٦٥، ١٩٧٠ (تقرر لجنة العلوم الأساسية، ص ٤).

ويوضح البيان التالي ما تضمنه هذا التقرير بالنسبة لخريجي كليات العلوم حتى عام ١٩٦٥:

جدول رقم (٢٩)

الموجود في القطاع العام المطلوب حتى طاقة الإمكانات التعليمية الفائض حتى			
(ديسمبر ١٩٦٢)	عام ١٩٦٥	حتى عام ١٩٦٥	عام ١٩٦٥
١٨١١	١٧١١	٤٣٠٢	٢٥٩١

أما الجدول التالي فيوضح الموقف بالنسبة لهذه الفئة من خريجي كليات العلوم حتى عام ١٩٧٠، كما في تقرير اللجنتين:

جدول رقم (٣٠)

الموجود في القطاع العام المطلوب حتى طاقة الإمكانات التعليمية الفائض حتى			
(ديسمبر ١٩٦٢)	عام ١٩٧٠	حتى عام ١٩٧٠	عام ١٩٧٠
١٨١١	٣٤٢٢	١٢١٨٧	٨٧٦٥

وإذا كان هذا مؤشرا لفائض في خريجي العلوم، إلا أنه لم يضع في الاعتبار ما تحتاجه وزارة التربية والتعليم من مدرسين من هذه الكليات، حيث لم تكن كليات المعلمين تفي بكل هذه الاحتياجات. فضلا عن ذلك، فإن "التقليدية" التي كان عليها للعمل في مصر حتى ذلك الوقت لم تشكل طلبا حقيقيا لهذه الفئة، حيث لم تعرف معظم قطاعات العمل ما يمكن أن يكون مكاتب أو أقسام أو مراكز ملحقة بها للبحث العلمي ابتغاء تطوير العمل فيها على أسس علمية.

ويبدو أن اقتراح اللجنة الوزارية للقوى العاملة (١٩٦٦) بالاكتفاء بكلية واحدة لكل من الحقوق، والآداب والعلوم قد أثار بلبلة لدى الرأي العام وشعورا بعدم الرضا مما جعل للدكتور محمد عبد القادر حاتم وزير الإعلام ورئيس اللجنة بصريح للأهرام (١٩٦٦/٥/٢٩) أنه ليس هناك اتجاه إلى إلغاء كليات الآداب والحقوق والعلوم.

أزمة ٢٣ فبراير:

في حديث غير رسمي مع الدكتور عبد الخالق علام الذي كان نائبا لرئيس الجامعة الأمريكية في أحد أيام شهر ديسمبر ٢٠٠٢، في المجالس القومية، ذكر أنه لما أحوزت (هدى) ابنة جمال عبد الناصر مجموعا عاليا أهلها للالتحاق بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بينما لم تحصل الابنة الأخرى (منى) على مثل هذا المجموع، حيث حصلت

على ما يقل عن ٦٠% فلم تقبلها أى كلية وقبلت بالجامعة الأمريكية، نظر عبد الناصر إلى الابنة الأولى على أساس أنها متفوقة، والثانية غير ذلك. لكنه لاحظ بعد فترة من التحاق منى بالجامعة الأمريكية تقدمها الواضح أكثر من المتفوقة، وأدى به هذا أن يحدس أن المسألة فى جزء كبير منها لا بد أن تعود إلى نظام التعليم القائم بالجامعة الأمريكية وتفوقه فى البناء التربوى. من هنا دعا وزير التعليم العالى د. عزت سلامة إلى مقابله وناقش معه المسألة، طالبا منه الاستفادة من نظام الجامعة الأمريكية فى الجامعات المصرية.

ثم إذا بعزت سلامة يخطو خطوات أثارت عليه زوابع عاصفة من مختلف الجامعات والكليات وأعضاء هيئات التدريس...

فى يوم ٢٣ فبراير عام ١٩٦٧، وبعيدا عن الجامعة والجامعيين خرج من مكتب وزير التعليم العالى تحت ستار من السرية، لا ندرى لماذا؟ مشروع جديد بقانون تنظيم الجامعات أرسل إلى مجلس الدولة لمراجعته المراجعة القانونية (الأهم فى ١٩٦٧/٥/٦). وعلمت الجامعات بالنبا، وبرزت على الفور فى أوساط الجامعيين عدة تساؤلات: متى وضع هذا المشروع؟ ومن الذى وضعه؟ وترددت هذه التساؤلات على ألسن الجميع من أصغر مدرس إلى أقدم أستاذ، بل إلى مديرى الجامعات أنفسهم!!؟

واضطر عزت سلامة إلى دعوة المكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكى لجامعتى القاهرة عين شمس إلى اجتماع عاجل مساء يوم ١٦ أبريل لمناقشة تطوير التعليم الجامعى وقانون الجامعات، ويومها دارت مناقشات عاصفة، حيث وضع التباين الشديد بين توجهات الوزير والأغلبية الساحقة من أعضاء هيئة التدريس.

ولم يكن القانون هو وحده المشكلة، فقد فوجئ الجميع بمنشور من أمانة المجلس الأعلى للجامعات يطلب من كل عضو هيئة تدريس بالكلية يوميا ٦ ساعات، وكان الأمر البارز، كما أوضح مثلا أحد رؤساء الأقسام بأداب القاهرة لعميدها أن أعضاء القسم عددهم أكثر من عشرة، ولم يكن يوجد بالكلية لهم إلا حجرة واحدة مساحتها متران فى ثلاثة، فهل نجلس على المكاتب بالتناوب أم ماذا؟ "!!

كان طريقا وأسلوبا محزنا حقا فى التفكير، لكن إعصار يونية ١٩٦٧، عصف بكل هذا وعادت الجامعات إلى ما كانت عليه.

وكان من علامات القانون المقترح أيضا أن تتكون كل جامعة من عدد من الأقسام يتولى كل منها تدريس وبحوث المواد التى تدخل فى اختصاصه، ومن معاهد للدراسات العليا والبحوث، ويكون لكل مجموعة من الأقسام كلية تشرف على شئونها العلمية

والإدارية (الأهرام فى ١٩٦٧/٥/٧). ومعنى هذا التبدل أنه بغير من الكبان الجامعى تبغيرا جوهريا فيجعل الجامعة تتكون من أقسام، ويجعل الكلية مجرد هيئة إشراف على الأقسام نيابة عن الجامعة.

لكن الحصيلة للمناقشة فى ١٧ كلية بجامعة القاهرة وعين شمس رفضت فكرة الأقسام العلمية وطالبت بضرورة المحافظة على كيان الكلية.

وقد لفتت السرية فى إعداد وعرض القانون المقترح، نظر الدكتور رشدى سعيد فكتب فى الأهرام (١٩٦٧/٥/١٠) مؤكدا على أن العمل الإدارى والسياسى السليم ينبغى أن يكون فى العلن ووضح النهار لأن العلانية هى سمة الواثق من نفسه والراسخ بقمه فى الفهم والعلم والإيمان، والسرية هى مظلة العاجز والكسبح.

ولقد شكلت عدة لجان نوعية لكل فئة من الدراسات، عقدت مؤتمرات تدارست فيها سبل تطوير التعليم الجامعى فى مصر، يقول د. حلمى مراد (الأهرام فى ١٩٦٧/٥/١٢) أن الجميع صفق لتوصيات المؤتمرات فى المؤتمر الختامى الذى عقد فى حضور رئيس مجلس الوزراء فى فبراير السابق، ولكن ثارت الانتقادات عندما ترجمت هذه الاتجاهات المسلم بها إلى نصوص تطبيقية وخطط للعمل. وهذا يؤكد أن الاتفاق فى الاتجاه أو الهدف لا يكفى وحده وإنما يجب أن يشمل الاتفاق كيفية التنفيذ ووسائل التطبيق، فمن الوسائل ما قد يقصر عن بلوغ المراد، أو ينحرف - من غير قصد - دون تحقيق ما يرتجى من أهداف.

أما الدكتور رشاد رشدى فقد كتب بالأهرام (١٩٦٧/٥/١٥) مؤكدا أن المسألة الأزمة تكمن فى أنه بعد أن اجتمعت اللجان النوعية مدة عشرة أيام تناقش وتداول فى مختلف القضايا الجامعية وانتهت إلى توصيات، إذا بالقانون المقترح بظهور أنه لم يركز إلى هذه المؤتمرات، وكان المسئولين يقولون للجامعيين نحن نجمعكم ونسمع رأيكم، ولكن نحن نأخذ بها أو ببعضها، مثلهم فى ذلك مثل رئيس المصلحة الحكومية الذى قد يجمع مروضيه لسمع منهم رأيهم، لكنه يستطيع أن يصدر ما يشاء من قرارات بغض النظر عن اتفاقها مع ما قيل أم لا؟!!

وقد شارك فى الكتابة على صفحات الأهرام طوال شهر مايو ٦٧ عدد كبير من الأساتذة مثل عبد العظيم أنيس، ورفعت المحجوب، وأحمد العريان، عميد هندسة القاهرة، ومحمد بسيونى بطب الأزهر، وعثمان سرور، أستاذ القانون، وعبد الوهاب البرلسى، الذى أصبح بعد ذلك وزيراً للتعليم العالى، وأسامة الخولى.

وقد وصفت الأزمة في ذلك الوقت بأنها أزمة ثقة بين وزير التعليم العالي وأساتذة الجامعات.

تطور الإنفاق:

يبين الجدول التالي تطور اعتمادات الجامعات خلال الفترة من ٦٥/٦٤ - ١٩٧٠/٧٠ (النشر، ص ١٦٩):

جدول رقم (٣١)

السنة الجامعة	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠
القاهرة	٥,٩٥٠	٦,١١٩	٦,٣٦٠	٦,٤٣٠	٧,٩١٢	٧,٤٠٠	٧,٧٦٦
الإسكندرية	٣,٧٠٠	٣,٦٠٠	٣,٨٥٠	٤,٠١٢	٥,١٩٣	٤,٦٢٣	٤,٧٨٥
عين شمس	٣,١٦٥	٣,٢٧٥	٣,١١٠	٣,٦٧٩	٤,٥٤٧	٤,٤٦٢	٤,٩٥٤
أسيوط	١,٨٠٥	١,٤٨٠	١,٥٤٠	١,٧٨٣	٢,٥٩٥	٢,٥٣٠	٢,٧١٥
طنطا	-----	-----	-----	-----	-----	٤٣٥..	٧٢٣..
المنصورة	-----	-----	-----	-----	-----	٥٨٩..	٧٦١..

أما بالنسبة لتطور الإنفاق على الطالب الجامعي (بالجنيه) في نفس الفترة السابقة، فيمكن بيانه من خلال الجدول التالي (المرجع السابق، ص ١٧١):

جدول رقم (٣٢)

العام الجامعي	عدد طلاب الجامعات	الإنفاق العام بالمليون	معدل الطالب من الإنفاق بالجنيه
٦٥/٦٤	١٣٥٤٧٧	١٤,٦٢٠	١٠٧,٩
٦٦/٦٥	١٤٥٥٦١	١٤,٤٧٤	٩٩,٤
٦٧/٦٦	١٤٧٢٧٩	١٤,٨٦٠	١٠٠,٩
٦٨/٦٧	١٤٥٨٩٨	١٥,٩٠٤	١٠٩,١
٦٩/٦٨	١٤٣٩١٩	٢٠,٢٤٧	١٤٠,٧
٧٠/٦٩	١٦٣٧٣٣	٢١,٧٠٤	١٢٢,٩

والتذبذب واضح فيما يخص الطالب من الإنفاق العام، فعدد الطلاب فى تزايد مستمر، لكن زيادة الإنفاق فى تباطوء، باستثناء الطفرة غير المفسرة بالنسبة للعام ٦٩/٦٨، على الرغم من أن " جو " الهزيمة العسكرية وما تكبدته البلاد من خسائر مادية فادحة كان مسيطرا، وربما يكون ذلك رد فعل لما شهده عام ١٩٦٨ من انتفاضات طلابية.

أما الإحصاء التالى فهو يبين تكلفة الطالب فى كليات الجامعة عام ١٩٦٦ بالجنيه (إعداد العلميين فى الوطن العربى، ص ٥١٩):

جدول رقم (٣٣)

الجامعة الكلية	القاهرة	الإسكندرية	عين شمس	أسيوط	المتوسط
الأداب	٧٣,٧	٥٦,٠	٥٩,٠	---	٦٢,٩٠٠
الحقوق	٤٩,٠	٤٧,٠	٥٢,٠	---	٤٩,٣٣٠
التجارة	٣٠,٢	٤١,٠	٣٩,٠	٣٣,٩	٣٨,١٢٠
الاقتصاد	٨٣,٩	---	---	---	٨٣,٩٠٠
العلوم	١٠٧,٦	١٤٨,٠	١٤١,٠	٨٤,٣	١٢٠,٢٢٢
الطب	٢٠٩,٦	١٩٣,٠	١٣٣,٠	١٤٧,٨	١٧٠,٨٥٠
الصيدلة	١٢٩,٦	١٤٠,٠	---	١٤٧,٨	١٣٩,١٣٣
طب أسنان	١٥١,٠	١٩٣,٠	---	---	١٧٢,٠٠٠
هندسة	١١٧,٢	١١٦,٠	٦٩,٠	١١٧,٤	١٠٤,٩٥٠
زراعة	١٣٩,٢	١٢٨,٠	١٠٨,٠	١٠٩,٤	١٢١,١٥٠
بيطرى	١٢٩,٣	---	---	١٢٠,٨	١٢٥,٥٠٠
دار العلوم	٦٥,٩	---	---	---	٦٥,٩٠٠
البنات	---	---	٩٠,٠	---	٩٠,٠٠٠

ومن الملاحظ، والغريب حقا ألا يضم الإحصاء شيئا عن كلية التربية وكليات المعلمين، التى كانت قد انضمت إلى الجامعة !!

أما بالنسبة لتطور ميزانية الجامعات ونسبتها إلى ميزانية الدولة من عام ٥٢/٥١ إلى ١٩٦٤/٦٣، فيبينه الجدول التالي (التعليم العالى فى ١٢ عاما، إحصاء ٢٢):

جدول رقم (٣٤)

السنة المالية	ميزانية الدولة	ميزانية الجامعات	النسبة المئوية
٥٢/٥١	٢٣١,٤٤٧,٣٠٠	٣,٩٨٢,٤٦٢	١,٧٢
٥٣/٥٢	٢٠٦,٠٠٠,٠٠٠	٣,٥٤١,٤٠٠	١,٧٢
٥٤/٥٣	١٩٧,٥١٦,٠٠٠	٣,٥١٨,٠٠٠	١,٧٨
٥٥/٥٤	٢٢٧,٨٥٠,٠٠٠	٣,٧٠١,٠٠٠	١,٦٢
٥٦/٥٥	٢٣٨,٣٠٠,٠٠٠	٦,٥٧٩,٣١٨	١,٧٦
٥٧/٥٦	٢٨٠,٥٠٠,٠٠٠	٦,١٦٣,٥٠٢	٢,٢٠
٥٨/٥٧	٢٨١,٧٧٠,٠٠٠	٧,٨٠٨,٥٠٠	٢,٧٧
٥٩/٥٨	• ٣٩٦,٨٦٥,٠٠٠	٧,٦٨٣,٠٠٠	١,٩٣
٦٠/٥٩	٣٤٥,٩٥٩,٠٠٠	٨,٧٦٩,٠٠٠	٢,٥٣
٦١/٦٠	٣٧٠,٨٨٠,٠٠٠	١٣,٢١٤,٠٠٠	٣,٥٦
٦٢/٦١	٤٢٣,٠٠٠,٠٠٠	١٣,٤٨٥,٠٠٠	٣,١٨
٦٣/٦٢	٦٤١,٨٤١,٠٠٠	١٣,٩٧٧,٠٠٠	٣,١٧
٦٤/٦٣	٩٠٣,٠٣٥,٥٠٠	•• ١٤,٩٧٠,٣٠٠	١,٦٥

• تشمل الميزانية الإنتاجية من عام ١٩٥٩/٥٨ إلى عام ١٩٦٤/٦٣
 •• تشمل ميزانية جامعة الأزهر التى بلغت ٩٧٠,٨٠٠ جنيهه، وكذلك إعانات جامعة القاهرة ومقدارها ٥٦,٠٠٠ جنيهه.

الدراسات العليا:

تعتبر الدراسات العليا هى أحد أهم قنوات البحث والتقدم المعرفى فى الجامعات، وهى فى الوقت نفسه مطمح عدد غير قليل من الخريجين، ربما رغبة فى البحث العلمى ذاته، وربما بحكم الدارس معيدا، أو بحكم الواجهة الاجتماعية.

والإحصاء التالى يوقفنا على الوضع الكمي لهذه الدراسات فى العام ٦٣/٦٢ فى مختلف كليات الجامعة (التعليم العالى، مشكلاته وأسس تخطيطه، ص ١٠):

جدول رقم (٣٥)

المجموع	دكتوراه	ماجستير	دبلوم	الكلية
١٣٧٨	٢٠٦	٩٧٠	٢٠٢	الأداب
٣١٢٥	٧٤	---	٣٠٥١	الحقوق
١٧١٥	١١	٥٣٤	١١٧٠	التجارة
٩٢٠	١٤٥	٦٤٤	١٣١	العلوم
٥٢٩	١٩	١٦١	٣٤٩	الهندسة
١٥٨٤	١٣٤	١١٢٩	٣٢١	الزراعة
١٠٩٣	٩١	٤٧	٩٥٥	الطب
٤١	---	١	٤٠	طب أسنان
٢٠١	٢١	٨٨	٩٢	الصيدلة
٥٩	---	٣٦	٢٣	طب بيطرى
٢٨	---	٩	١٩	البنات
٣٨٢	---	١٠٤	٢٦٤	التربية
٨٩	---	٨٩	---	دار العلوم
١١١٤٤	٧١٥	٣٨١٢	٦٦١٧	المجموع

وإذا أخذنا فى اعتبارنا أن عدد طلاب الجامعات كان يبلغ ٩٨ ألف تقريبا، فإن نسبة طلاب الدراسات العليا (١١١٤٤) إلى طلاب الدراسة لدرجة الليسانس أو البكالوريوس بلغت ١١% على وجه التقريب.

وإذا نظرنا إلى الدراسات العليا بالنسبة لكل قطاع، تبين لنا ضعف وضعه بالنسبة لبعض القطاعات، مثل التعليم الهندسى، فبينما بلغ طلاب الدراسات لدرجة البكالوريوس ١٤٤٥٠ طالب نجد عدد المسجلين فى الدراسات العليا ٥٢٩ طالبا فقط، بنسبة ٣,٧% منهم ١٩ فقط للدكتوراه، وهى نسبة محدودة، أما فى كليات الزراعة فإن عدد طلاب الدراسات العليا بلغ ١٥٨٤، وبلغ عدد طلاب دراسة البكالوريوس ٨٥٣٠ طالب بنسبة ١٨%، أما فى العلوم فإن هذه النسبة بلغت ١٣,٨% .

وإذا قارنا بين بعض الكليات النظرية والكليات العملية نجد أن النسبة ترتفع فى الثانية أكثر من الأولى ففى كليات الحقوق والآداب والتجارة بلغت النسبة بين الحاصلين على دبلومات والمقيدين لها أقل من ١٠%، بينما ارتفع عدد الحاصلين على درجات عليا من المقيدين لها فى الكليات العملية، حيث بلغت النسبة ٣٦% فى كليات الزراعة، و٣٧% فى كليات الطب (المرجع السابق، ص ١١)

وإذا علمنا أن مجموع من حصل على درجات عليا من مختلف الكليات من الجامعات المختلفة عام ١٩٦٢-٦١ هو ١٢٣٩ طالب تقريبا، بينما بلغ عدد المقيدين لهذه الدراسات ١١١٠٠ طالب تقريبا عام ١٩٦٣/٦٢ تبين لنا أن هذه الدراسات رغم أهميتها لم تسر على الوجه الأمثل.

وعانت الدراسات العليا من بعض الصعوبات، فمن المسلم به أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالإمكانيات البشرية والإمكانيات المادية المتاحة. ومما لا شك فيه أن أعضاء هيئة التدريس هم المحرك الأول للدراسات العليا والبحوث العلمية، وعليهم يتوقف سير هذه الدراسات على الوجه اللائق بها للوصول إلى النتائج المرجوة. ولا شك أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية كانوا قلة، وأن الأعباء التدريسية الملقاة على عاتقهم كانت كثيرة، وأن نسبتهم إلى الطلاب كانت منخفضة فى كثير من الكليات أو الأقسام بحيث لم يستطيعوا القيام بأعباء التعليم الكثيرة، ثم بالدراسات العليا والبحوث على وجه التقريب.

أما بالنسبة للإمكانيات المادية المتاحة للدراسات العليا والبحث العلمى فإن بعض الكليات كانت تشكو الافتقار إلى الأجهزة والأدوات والكتب والمراجع والدوريات العلمية بشكل يودى إلى تعثر الدراسات العليا والبحث العلمى.

يضاف إلى ذلك صعوبة النشر العلمى. هذا علاوة على أن أعباء العمل بالنسبة لبعض الموظفين، وكذلك الأعباء التدريسية والتعليمية بالنسبة للمقيدين أحيانا ما صعبت عليهم القيام بالدراسات العليا والبحوث (إعداد العلميين، ص ٤٢٦).

المعاهد العليا

كان الغرض من إنشاء المعاهد العليا كما جاء بالمركرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ الخاص بتنظيم الكليات والمعاهد العالية ما يلى:

١- العمل على ربط ما تقوم به من تعليم بمطالب المجتمع الإشتراكي، مع العناية بالبحوث العلمية وبخاصة التطبيقية منها التى تستهدف خدمة هذا المجتمع وحل مشاكله.

٢- إعداد نوع جديد من الفنيين اللازمين لاحتياجات البلاد فى التنمية الاقتصادية الذين يجمعون بين التدريبات الميدانية والدراسات العملية لمشاكل العمل وصعوباته مع قدر كاف من الدراسات النظرية العلمية التى تساعد على تفهم الظواهر والنظريات المختلفة واستخدامها فى رفع مستوى الإنتاج.

٣- إعداد وتدريب المعلمين المؤهلين بالعلم النظرى والتطبيق والدراسات التربوية لمقابلة احتياجات التعليم الإعدادى والثانوى وخاصة الفنى منه.

وفىما يلى تطور جملة أعداد الطلبة والطالبات بالمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى فى الفترة من عام ٥٣/٥٢ - ٦٣/٦٢ (التعليم العالى، مشكلاته وأسس تخطيطه. ملحق ٤):

جدول رقم (٣٦)

٦٣/٦٢	٥٩/٥٨	٥٧/٥٦	٥٥/٥٤	٥٣/٥٢	البيان
٢٨٦٢	٢٢٣٤	١٧٧٩	١٠٦٥	٤٠٢	كليات المعلمين والمعلمات
١٩١٣	١٠٤٩	٨٧٩	٣٩٩	١٣٢	المعاهد العالية للتربية الرياضية
٤٧٢	٣٤٣	٢٦٥	٤١٦	٢٤٤	المعاهد العالية للتربية الفنية
٣٣٧	١٨٣	٢٠٥	٢١٨	٢٣٠	المعاهد العالية للتربية الموسيقية
٦٠٠	٩٤٧	٨٦٩	٦٥٥	٧٧٨	المعهد العالى للاقتصاد المنزلى
١٠٣٤	٤٤١	١٧٩	---	---	المعهد العالى الصناعى للمعلمين
١٩٨٨	٤٥٩	---	---	---	المعاهد العالية الصناعية
٢٣٧٣	٦٤٥	---	---	---	المعاهد العالية التجارية
٣٨٠٦	٧٩٥	---	---	---	المعاهد العالية الزراعية
٢٩٣	---	---	---	---	المعهد العالى الفنى بشبرا
١١١٩	٧٣٨	٤٥١	٣٥٢	٣٤٤	كلية الفنون الجميلة
١٢١١	٩٥٩	٤٦١	١٩١	٢٨٥	كلية الفنون التطبيقية
٦١٠	٣٨٠	٣٤٦	٢٣٤	١٤٠	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية
٦٧٣	٧٧٦	٦٥١	٢٤٩٥	٣٠٢	مدرسة الأسن العليا
٦٢	٦٨	٤٢	---	---	لمعهد التقافى العالى للبنات
٢٨١٤	---	---	---	---	المعهد العالى لشئون القطن
٣٣	---	---	---	---	شعبة العلاج الطبيعى الملحق بالمعهد العالى للتربية الرياضية للبنات
٢٢٢٠٠	١٠٠١٧	٦٤٤٥	٦١٢٥	٢٩٠٣	الجملة

جدول رقم (٣٩)

سنة القبول	حاصلون على ثانوية فنية	المقبولون بالمعاهد والكليات	%
٦٠/٥٩	١٠٤٧	٦٠٦	٥,٧٩
٦١/٦٠	١٢٧١٤	٩٣٦	٧,٣٦
٦٢/٦١	١٥١٠٣	٧٧٤	٥,١٢
٦٣/٦٢	١٩٩٠٣	٨٤٤	٤,٢٤
٦٤/٦٣	٢٣٩٥١	٨٨٦	٣,٦٩

وفى تقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة (١٩٦٦) إحصاء مهم تفصيلي عن كل معهد من المعاهد الفنية العالية نورده فيما يلي:

أولا - مجموعة المعاهد العالية التجارية، حيث بلغ عددها (٩) معاهد، كان مجموع طلابها ٦٧٩٧ طالبا موزعين كالتالي:

جدول رقم (٤٠)

اسم المعهد	عدد الطلاب المقيدين به	هيئات التدريس
المعهد العالي التجاري بطنطا	١١٣٤	٢٠
المعهد العالي التجاري ببورسعيد	٤٨٤	١٢
المعهد العالي التجاري بالمنصورة	٧٧٣	١٨
المعهد العالي التجاري بأسسيوط	٦١٢	١٠
المعهد العالي التجاري بالقازيق	٧٤٠	١٣
المعهد العالي التجاري بالزمالك	٢٥٤٤	٢
المعهد العالي التجاري بشبرا (الدراسة باللغتين الفرنسية والإنجليزية)	٢٣٤	
المعهد العالي للسكرتارية " للبنات "	١٦٩	٤
المعهد العالي للبريد	١٠٧	١

ثانيا: مجموعة المعاهد العالية الصناعية:

بلغ عدد هذه المعاهد ١١ معهدا، مجموع طلابها ٦٩٣٣ موزعين كالتالي:

جدول رقم (٤١)

هينات التدريس	عدد الطلاب المقيدين فيه	اسم المعهد
٤٢	١٥٢٩	المعهد العالى الصناعى بالمطرية
٨	٥٨٧	المعهد العالى الصناعى للبترول بالسويس
٦	٦٠٣	المعهد العالى الصناعى ببورسعيد
٧	٦٠٥	المعهد العالى الصناعى بالمنيا
١٢	٨٦١	المعهد العالى الصناعى بالمنصورة
١٣	٨١٦	المعهد العالى الصناعى بشبين الكوم
٣	٢٠٣	المعهد العالى الصناعى بمنوف (يختص بالإلكترونيات واللاسلكى) المعهد
٤	٩٧٩	المعهد العالى الصناعى بحلوان
		المعهد العالى الصناعى بشبرا (الدراسة
٨	٣٠٧	بالفرنسية والإنجليزية)
٤	٢٣٧	المعهد العالى الصناعى بأسوان
٥	١٧٠	المعهد العالى الصناعى بالزقازيق

ثالثا - مجموعة المعاهد العالية الزراعية:

بلغ عدد هذه المعاهد (٩) معاهد مجموع طلابها ٦٩٦٠ طالبا موزعين كالاتى:

جدول رقم (٤٢)

هينات التدريس	عدد الطلاب المقيدين به	اسم المعهد
٢٦	٩٦٠	المعهد العالى الزراعى بمشتهر
١٧	٨١٢	المعهد العالى الزراعى بالمنيا
٢٦	١٠٨٤	المعهد العالى الزراعى بالزقازيق
١٨	٥٦٣	المعهد العالى الزراعى بكفر الشيخ
١٦	٥٠٧	المعهد العالى الزراعى بإدفينا
٢٢	٩٢٢	المعهد العالى الزراعية بشبين الكوم
٥	٢٢٩	المعهد العالى الزراعى بالمنصورة
		المعهد العالى الزراعى بشبرا (الدراسة
٥	١٢٨	باللغتين الفرنسية والإنجليزية)
٩	١٧٥٥	المعهد العالى لشئون القطن بالإسكندرية

رابعا - مجموعة معاهد وكليات أخرى:

جدول رقم (٤٣)

هيئات التدريس	عدد الطلاب المقيدين	اسم المعهد أو الكلية
٣٥	١١١٨	كلية الفنون الجميلة بالقاهرة
٨	٣٣٧	كلية الفنون الجميلة بالإسكندرية
٥٠	١٣٤٢	كلية الفنون التطبيقية بالقاهرة
٣٢	٦١٦	مدرسة الألسن
٢٨	٧٣٧	معهد الخدمة الاجتماعية
٧٥	٦١٨	معهد الاقتصاد المنزلي

ويدل التوزيع الجغرافى للمعاهد العالية والكليات التابعة لوزارة التعليم العالى بأنواعها المختلفة على أنه كان بمحافظة القاهرة ما يقرب ممن ثلث مجموع عدد المعاهد والكليات التابعة لوزارة التعليم العالى (حوالى ٢٨% من مجموع عدد طلاب المعاهد والكليات التابعة لوزارة التعليم العالى). ويكبر حجم هذه الصورة إذا أضيفت إليها المعاهد العالية والكليات بالمحافظات المجاورة كمحافظتى الجيزة والقليوبية، وبهما أربعة معاهد هى فى حقيقة الأمر من ضواحي مدينة القاهرة. ومعنى هذا أن ٤٣% من مجموع المعاهد العالية مركز فى منطقة واحدة وهى نفس المنطقة التى توجد بها ثلاث جامعات من جامعاتنا.

وفى محافظة الإسكندرية، وهى منطقة متقدمة اجتماعيا وعلميا وصناعيا، فضلا عن وجود جامعة كبرى بها، وجد أربعة معاهد أو كليات، إثنان منها للتربية الرياضية وكلية للفنون الجميلة ومعهد لشؤون القطن.

ولا يبقى بعد ذلك إلا ثمانية عشر معهدا موزعة على أقاليم أخرى بمعدل معهد أو اثنين أو ثلاثة على الأكثر. وكانت هناك محافظات كثيرة مثل سوهاج وقنا وبنى سويف والفيوم وغيرها محرومة كلية من أى نوع من أنواع التعليم العالى، بالرغم من حاجتها إليها بحكم ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، وهذا الوضع غير المتكافئ كان يستوجب اهتمام المسؤولين فى وزارة التعليم العالى عند وضع الخطط المستقبلية (د. محمد حسان، مرجع سابق).

وكانت مباني كثيرة من المعاهد العالية فى حالة غير صالحة، مما دفع إلى اعتماد مبالغ لإقامة مباني جديدة لبعض المعاهد التى كانت قائمة فى خلال الخطبة الخمسية الأولى، كمنبى المعهد العالى الصناعى بشبين الكوم، والمعهد العالى الفنى بالمنصورة، والمعهد العالى الصناعى ببورسعيد، والمعهد العالى الصناعى بالمنيا، والمعهد العالى الزراعى بإدفينا، والمعهد العالى التجارى ببورسعيد، بالإضافة إلى مباني المعاهد التى كانت جديدة، مثل المعهد العالى للتكنولوجيا، والمعهد العالى للإلكترونيات بمنوف.

وقد كشف المسح المبئى لأحوال مباني المعاهد العالية والكليات التابعة لوزارة التعليم العالى عن أن ما يقرب من نصف عدد هذه المعاهد كان إما قديما غير صالح، أو مؤجر وكان يستلزم وضع خطة لإحلاله، كما أنه كان يوجد ثلاثة عشر مبنى قديما فى حالة جيدة لكنها كانت فى حاجة إلى استكمال وتوسع، هذا فى حين كان يوجد ثمانية معاهد تشغل مباني مدارس ثانوية، إلا أنه جرى إنشاء مباني جديدة لأكثرها.

وقد اقترح تقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة بالنسبة لمجموعة المعاهد العالية الزراعية والصناعية والتجارية باختيار ثلاثة معاهد من بين هذه المعاهد تختص بتخريج المعلمين اللازمين للتدريس بالمدارس الفنية الثانوية والمتخصصة وبمراكز التدريب المختلفة، ولتلبية حاجات الدول العربية والإفريقية ولأسيوية.

أما باقى المعاهد فقد وضعت اللجنة أمامها بعض البدائل:

البديل الأول: يقضى بإنشاء جامعة للتكنولوجيا تضم بعض المعاهد الصناعية والزراعية والتجارية التى ترتفع بهيئات التدريس الدائمة بإمكانياتها من المعامل والأجهزة والمباني إلى مستوى الجامعات، مع مراعاة الظروف المكانية من ناحية ويسر التحاق الطلاب بالكليات القريبة من موطنهم.

البديل الثانى: أن يتم تقييم باقى المعاهد، بعد اختيار ثلاثة منها للمعلمين، من حيث هيئات التدريس الدائمة والمباني بحيث يضم ما يكون منها على المستوى الجامعى إلى الجامعات القائمة للتخفيف من ازدحام بعض الكليات القائمة بالطلاب، ولتحقيق التنسيق الضرورى بين بعض الأقسام المتخصصة المتشابهة فى بعض الكليات منعا لالازدواج وتوفيرها لهيئات التدريس والمعامل.

البديل الثالث: تحويل بعض هذه المعاهد إلى كليات جامعية وضم كل مجموعة منها إلى مثيلاتها من كليات الجامعات الحالية، بحيث تكون كل مجموعة متشابهة منها جامعة نوعية متخصصة، واحدة للصناعة، وثانية للزراعة، وثالثة للتجارة، وذلك لما

بحققة هذا التجميع من تكامل فى هيئات التدريس والتنسيق بين الأقسام المختلفة لهذه الجامعات النوعية.

إلا أنه اعترض على هذا الرأى بأن الارتباط الذى كان قائما بين الكليات العملية واعتماد بعضها على بعض فى تدريس بعض المواد الأساسية واستخدام المعامل وقاعات الدرس أحيانا فى أغراض أكثر من كلية كان من شأنه أن يجعل من الصعب الأخذ بهذا البديل، فضلا عن أنه كانت توجد لجنة للكليات المتناظرة تحقق الغرض المستهدف من هذا البديل.

ورأت اللجنة أنه بعد أن يؤخذ بأى من هذه البدائل، فإن المعاهد العالية الصناعية والزراعية والتجارية الباقية كان يمكن أن تحول إلى مدارس فنية متخصصة، لتخريج فئة الفنيين وهو الغرض الأساسى الذى أنشئت من أجله هذه المعاهد.

وتصورت اللجنة أن الأخذ بأى بديل من هذه البدائل كان من شأنه أن يحقق النتائج

التالية:

١- تخفيف الازدحام الذى كان قائما - وما يزال حتى عام ٢٠٠٣ - بالجامعات مما

يؤدى إلى تحسين العملية التعليمية بها ورفع مستوى خريجها.

٢- إزالة التفرقة بين خريجي الجامعات والمعاهد العالية القائمة بالقضاء على

الازدواج فى التعليم العالى والجامعى وما نجم عنه من تخريج فئات لا تركز

على أساس علمى واحد مما أشاع الطائفية المهنية وأخل بالاتساجم الضرورى

بين العاملين فى المجالات المختلفة.

٣- أنه كان من شأنه أن يوفر بعض هيئات التدريس والإمكانيات التى تسمح بالبده

فى إعداد فئة الفنيين الذين تقتدر إليهم البلاد.

ونظرا لأهمية التدريب العملى لطلاب المعاهد العالية الصناعية والزراعية، فقد

عقدت اتفاقيات مع كل من ألمانيا الغربية، والمجر، ويوغوسلافيا، لإيفاد ما يربو على

أربعة آلاف طالب وطالبة من طلاب هذه المعاهد للتدريب فى هذه البلاد، فى المدة من

سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٦٣.

ثم رؤى أن تتاح الفرصة لطلاب هذه المعاهد ليتعرفوا على مقومات بيئتهم المحلية،

وأن يلموا بخصائصها وإمكاناتها البشرية والمادية، وذلك عن طريق تدريب هؤلاء

الطلاب، تدريبا داخليا، بالمزارع، والمصانع، والمؤسسات الموجودة بمصر، وعلى

ذلك تم الاتصال بين الهيئات الفنية المشرفة على تدريب هؤلاء الطلاب بالوزارة، وبين

المؤسسات الزراعية والصناعية المختلفة لاستيعاب الطلاب للفترة التدريبية المقررة فى الخطة (التعليم العالى فى ١٢ سنة، ص ١٠٧) .

وقد دارت مناقشات حول دور كل من الكليات الجامعية والمعاهد العليا، وعلى سبيل المثال فقد كتب الدكتور صلاح الدين يوسف بالأهرام (١٩٦٥/٢/١) يؤكد على أهمية ألا يكون خريجو المعاهد العالية الزراعية صورة مطابقة لخريجى كليات الزراعة، بل أوجب أن يختص كل منهما بإعداد فئات خاصة، كأن تقوم كليات الزراعة بإعداد فئة المشرفين الزراعيين الذين ينتشرون فى حوالى ٥٠٠٠ قرية زراعية مجمعة أراضى لكل منها فى صورة جمعية تعاونية زراعية يشرف عليها مشرف زراعى. كما يمكن لكليات الزراعة أن تقوم بتخريج الأخصائيين الزراعيين الباحثين بعد أن يكونوا قد نالوا فى دراستهم بالجامعة العلوم الزراعية بجانب العلوم الأساسية على مستوى عال فى مجال متخصص من مجالات الزراعة.

أما المعاهد العالية الزراعية والتي تنتشر فى صميم الريف، ويمكن لطلبتها التزود بالناحية العملية والفنية بجانب الناحية العلمية أكثر من زملائهم فى كليات الزراعة، فهذه المعاهد هى التى تخرج للبلاد فئة الأخصائي الزراعى الفنى الذى أعد من الناحية العلمية والعملية للاضطلاع بعمليات الإنتاج الزراعى والخدمات الزراعية.

مراكز التدريب المهنى:

وقد بدأ إنشاء هذه المراكز سنة ١٩٥٦ لإعداد فنيين على مستويات خاصة مزودين بمهارات فنية فى شئون: الصناعة، والتجارة، والزراعة، لزيادة حجم الخبرة التكنولوجية، على أن يقبل بها الطلاب الذين لم يتمكنوا ممن الالتحاق بالجامعات والمعاهد العالية. ومن هذه المراكز:

مراكز التدريب المهنى الصناعى: وكانت الدراسة بها تهدف إلى تزويد فئة من الطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة، أو التجريبية، أو الصناعية، أو النسوية، بمهارات فى الصناعات المختلفة، تمكنهم من العمل فى المصانع، والمؤسسات، والمصالح الحكومية، والورش الأهلية، وكانت نوعين:

أولاً، مراكز صناعية نهائية يقبل بها الطلبة والطالبات، وكان عددها خمسة، وهى:
١- مركز التدريب الصناعى بالمطرية، ومدة الدراسة به ١٢ شهراً، ما عدا شعبة السيارات فمدة الدراسة بها ١٨ شهراً.

٢- مركز تدريب البصريات ويقبل الحاصلون على الثانوية العامة من القسم العلمى، ومدة الدراسة به ٢٤ شهرا، وكان المركز يقوم بعمل النظارات الطبية للجمهور بسعر التكلفة.

٣- مركز التدريب معماری ومدة الدراسة به ١٢ شهرا.

٤- مركز التدريب الصناعى بكامب شيزار بالإسكندرية، ومدة الدراسة به ١٢ شهرا ما عدا شعبة السيارات فكانت ١٨ شهرا.

٥- مركز تدريب المساحة، لإعداد فنيين على مستوى ارفع فى أعمال المساحة.

٦- معهد التدريب الفنى، وهو للتدريب الفنى على مستوى رفيع، وكان يقوم بما يأتى:
- إعداد مدربين فنيين للتدريس بالمعاهد العليا والكليات ومراكز التدريب الصناعية، ومدة الدراسة به ٣ سنوات، ويقبل به الحاصلون على الثانوية العامة علمى.

- إعداد رؤساء عمال للقيادة، وتدريب الصبية بالمصانع، وذلك عن طريق تدريب عمال من المصالح الحكومية والمؤسسات والشركات، والورش الأهلية لمدة ٣٨ أسبوعا.

- دراسة تزويدية علمية عملية للصناع، لتدريبهم على الآلات المختلفة حسب تخصص كل منهم لمدة ١٤ أسبوعا.

- دراسة تزويدية علمية عملية لمدرسى مدارس الإدارة العامة للتعليم الصناعى لمدة ٣٨ أسبوعا.

- دراسة مسائية عملية، لتزويد المشتغلين فى الصناعة بالمهارات اللازمة لرفع مستواهم الفنى.

ثانيا - مراكز صناعية مسائية: ومدة الدراسة بها تسعة أشهر بدون عطلات، للطلبة فقط من الحاصلين على الثانوية العامة لإعداد فنيين على مستويات خاصة.

مراكز التدريب المهنى التجارى: وكانت تهدف إلى إعداد فئة من الشباب الحاصلين على الثانوية العامة، أو الثانوية النسوية، إعدادا علميا وعمليا، يمكنهم من العمل بالشركات والمؤسسات والمصالح الحكومية فى:

١- أعمال السكرتارية، ومدة الدراسة ١٠ أشهر.

٢- أعمال الاستيراد والتصدير، ومدة الدراسة ١١ شهرا.

٣- أعمال التأمين، ومدة الدراسة ١١ شهرا.

٤- أعمال الفنادق، ومدة الدراسة ٢٤ شهرا.

مراكز التدريب المهني الزراعي، وهدفت الدراسة في هذه المراكز إلى تزويد حملة الثانوية العامة بالمهارات الفنية في فروع الإنتاج، وإلى تنمية روح العمل اليدوي، ليكونوا قادرين على مباشرة العمل على مستوى عملي وعلمي، يفي بما يتطلبه العمل الزراعي، وشعبه هي:

- ١- الإنتاج الحيواني
- ٢- تربية النحل ودودة الحرير
- ٣- أعمال البساتين
- ٤- مقاومة الآفات

ويبين الجدول التالي نمو أعداد الطلاب الذين كانوا مقيدين بهذه المراكز في الفترة من عام ٥٧/٥٦ إلى ١٩٦٤/٦٣ (التعليم العالي في ١٢ عاما، ص ١٢٨):

جدول رقم (٤٤)

٥٧/٥٦	٥٨/٥٧	٥٩/٥٨	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	
١٦٢	٩٨١	١١٥٥	١٦٦٤	٣٨٤٨	٣١٥١	٢١٤٩	١٣٤٦	الصناعي
١٤٠	١١٦٠	١٥٤٣	١٧١٢	١٤٩٤	١٥٩٤	١٨٢٣	١٣٧	التجاري
---	٢٨٣	٨٨	---	---	١٢٣	٣٧	٣٠	الزراعي
٣٠٢	٢٤٢٤	٢٧٨٦	٣٣٧٦	٥٣٤٢	٤٨٦٨	٤٠٠٩	٢٧٥٤	جملة

المعهد الإيطالي:

أنشئ معهد الفنون الجميلة الإيطالي بالقاهرة معروف باسم (ليونارد دي فنشي) منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية، ومقره ببولاق، وكان لا يقبل سوى الحاصلين على الثانوية العامة عن طريق مكتب التنسيق أسوة بمعاهد إعداد الفنيين بوزارة التعليم العالي، وكان يشترط في الدخول، إلى جانب نسبة النجاح التي يحددها مكتب التنسيق، النجاح أيضا في اختبار يجريه المعهد للمتقدمين لقبولهم وفق استعداداتهم الفنية.

معاهد فنية:

وصفة الفنية هنا تنصرف إلى عالم فنون المسرح والسينما والموسيقى وهو ما كان يقع تحت مظلة وزارة الثقافة.

كانت الانطلاقة الحقيقية على يد ثروت عكاشة سواء في عهد وزارته الأولى للثقافة التي بدأت عام ١٩٥٨، أم الثانية. ولم يكن اقتراحه الذي عرضه على مجلس الوزراء بإنشاء عدد من المعاهد الفنية تنتظمه أكاديمية للفنون أمرا يسيرا فقد عارضت وزارة

التربية والتعليم ذلك على أساس تداخله مع معاهدها مثل معهدها للتربية الموسيقية، ومعهدا للتربية الفنية. وهكذا.

ومع ذلك فقد صدر القرار الجمهورى رقم ١٤٣٩ فى الثانى والعشرين من أغسطس ١٩٥٨ بإنشاء (المعهد العالى للموسيقى) - الكونسرفتوار -، وكان منشأة مستحدثة وغير مسبوقة فى تاريخ الحركة الفنية فى مصر، و (المعهد العالى للفنون المسرحية)، الذى أصبح بديلا لمعهد الفن المسرحى الذى كان قائما،

و (معهد الباليه) الذى أصبح بديلا لفصل الباليه التدريبى الذى أنشئ فى عهد فتحى رضوان وزير الثقافة الأسبق، وكانت الاستعانة بالخبراء الروس واضحة فى هذا المجال لما كان لهم من باع طويل (ثروت عكاشة، ج١، ص ٥٧٤). وأيضا (المعهد العالى للسينما)، وكان أيضا منشأة فنية علمية مستحدثة وغير مسبوقة فى مصر، وقد تولى أمره فى بدايته المخرج الشهير محمد كريم، بالمشاركة مع أحمد بدرخان.

وقد بدأت الدراسة فى هذه المعاهد جميعا فى أكتوبر ١٩٥٩ فى أماكن متفرقة مؤقتة.

وفى عام ١٩٧٠ صدر قرار جمهورى بإنشاء معهد النقد الفنى، وكانت نواته فصلا للتذوق الفنى ألحق بمعهد الفنون المسرحية، حيث كان ثروت عكاشة يريد تحويله إلى معهد للتذوق الفنى، لكن جمال عبد الناصر، فيما يذكر ثروت عكاشة هو الذى اقترح التسمية الحالية (ثروت عكاشة، ج٢، ص ٣٩٨).

ولما كان من أصول السياسة المستبيرة لإدارة المعاهد الفنية ألا يتاح الالتحاق بها إلا لمن يثبت بالأساليب العلمية الحديثة أن لديهم الاستعداد والموهبة للتمكن من تلك الفنون أداء وإبداعا، فقد استحدث الدكتور مصطفى سويف أستاذ علم النفس بأداب القاهرة، والذى عهد إليه أن يكون وكيل وزارة الثقافة لشئون المعاهد الفنية، استخدام الاختبارات النفسية لقياس قدرات الأداء والإبداع والمفاضلة بين المتقدمين للالتحاق بناء على نتائج تلك المقاييس، كما حدد لكل معهد مبدئيا العدد الذى سيقبله فى بداية العام.

وكان من تلك القواعد أيضا أن أصبح الالتحاق بمعهد السينما وسمى النقد والأدب المسرحى والديكور بالمعاهد العالى للفنون المسرحية قاصرا على خريجي الكليات الجامعية والمعاهد العليا ارتقاعا بالمستوى الذهنى والفنى للطالب بعد أن انكمش حجم المواد الثقافية التى كان يدرسها قبل الالتحاق بالجامعة (المرجع السابق، ص ٣٩٩).

ولم يصدر القرار الجمهورى بإنشاء أكاديمية الفنون لتكون مظلة لكل هذه المعاهد إلا فى ١٩٦٩/٨/٢٨، وكان د. مصطفى سويف أول مدير لها .
وتوافر وعى لا بأس به بأهمية تكوين جيل من الأطفال واسع الثقافة مشرب بحس فنى وجمالى مرهف، فكان إنشاء إدارة لشئون ثقافة الطفل أشرف عليها د. مرسى سعد الدين، وكانت التجربة الأولى للإدارة تنظيماً دورة تدريبية على فن الكتابة للأطفال، اختير لها أربعون دارساً ممن يمارس الكتابة للأطفال بالفعل، قام بالتدريس لهم أساتذة جامعيون وعلماء تربية وعلم نفس واجتماع ونقاد أدبيون (المرجع السابق، ص ٤٣٥).

تطوير الأزهر

لا يستطيع أحد أن ينكر أن الأزهر قام بدور عظيم فى تاريخ العلم، وفى تاريخ العروبة، وفى تاريخ الكفاح الوطنى على توالى العصور، ووقف قلعة شامخة فى وجه كل محاولات استعبادنا والسيطرة علينا، وتحطيم كياننا الروحى والقومى وقد أدى التزام الأزهر الوقوف طويلاً فى وجه كل محاولات العدوان أن يلتزم نوعاً من المحافظة لعلها كانت بعض خصائص الموقف الدفاعى الذى التزمه خلال تلك القرون، ولعل مما يصور ذلك أن وفداً من طلبة الأزهر، فيما يروى منصور رجب الذى أصبح أستاذاً كبيراً، ذهب لمقابلة سعد زغلول وقت ترؤسه للوزارة سنة ١٩٢٤ عارضاً عليه مطالبهم، فلما وصلوا إلى مناداتهم بإيفاد بعثات إلى أوروبا، سخر سعد وقال أن فخر الشيخ الإنبائى، فى الأزهر أنه لم يذهب فى حياته إلى الإسكندرية، فكيف يريد هؤلاء تجاوزها إلى أوروبا؟! (الجمهورية، ١٩٥٤/٢/٧).

فلما نشطت الحياة حوالبه وزالت الأسباب التى كانت تضطره إلى المحافظة والتزمت، لم يجد الوسيلة الملائمة التى تعينه على الحركة المتجددة التى تلائم بينه وبين عصره، مع احتفاظه بخصائصه وقيامه بواجبه للذود عن الدين والمحافظة على تراث الإسلام، ومن ذلك أن خريجيه ظلوا حتى أول الستينيات من القرن العشرين - فيما يريدون لأنفسهم أو فيما يصفهم غيرهم - رجال دين، لا يكادون يتصلون بعلم الدنيا اتصال النفع والانتفاع، والإسلام فى حقيقته الأصيلة لا يفرق بين علم الدين وعلم الدنيا، لأنه منهج حياة شامل، ينظم سلوك الناس فى الحياة ليحيوا حياتهم فى حب الله عاملين

مؤثرين في المجتمع، في ظل طاعة الله، ولأن الإسلام يفرض على كل مسلم أن يكون رجل دين ورجل دنيا في وقت واحد معا.

ومن حسن الحظ أن يجمع أهل الغيرة في كل البلاد الإسلامية على رأى واحد فى هذه المشكلة وهو أن يعرف عالم الدين علوما أخرى يعيش بها وبشارك بها فى النهضة ليرتفع مقام الدين عن أن يكون سببا للتعطل والضياع فى المجتمع، وسبيل ذلك أن تتطور معاهد الدراسات الإسلامية العالية بحيث تواجه احتياجات النهضة، فلا تقتصر على الدراسات الدينية، بل وجب أن تجمع إليها علوما أخرى تتحقق بها لكل خريج الخبرة والمعرفة وسلامة العقيدة، ليعود هؤلاء الخريجون إلى مراكز القيادة فى كل مجال من مجالات النشاط فى العالم الإسلامى.

من أجل ذلك، كان لابد من تجديد الأزهر وتطويره والاعتراف بمكانته وأثره، مع الاحتفاظ له بطابعه وخصائصه وصفته التى استحق بها أن يبقى مسيطرا على تاريخنا وعلى الصلات الوثيقة بين مصر وبين إخوة مسلمين فى شرق الأرض وغربها أكثر من ألف سنة.

وقد تكررت محاولات لمثل هذا الغرض منذ أكثر من قرن، ولكنها فى الغالب لم تنفذ إلى صميم المشكلة، ولم تحاول علاجها جذريا، فكانت قسورا من الإصلاح.

ومن ذلك تشكيل لجنة بقرار من شيخ الأزهر الشيخ عبد الرحمن تاج سنة ١٩٥٤ سميت " لجنة إصلاح الأزهر "، كان من مقترحاتها إنشاء معاهد خاصة لتعليم الفتيات، وفتح أبواب كليات الأزهر أمام الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة، وفتح أبواب كليات الجامعات المصرية أمام طلاب الأزهر، سعيا نحو القضاء على الازدواجية بين التعليم المنى والدينى (عبد السلام فايد، ص ٩٢)، لكن الشيخ تاج عارض توحيد التعليم فى حديث له نشرته جريدة الأهرام (١٩٥٤/١٠/٢٠)

وكانت دعوة التوحيد قد سبق أن ترددت على ألسن البعض وأقلامهم، من ذلك مقال نشر بقلم أستاذ أزهري كبير هو الدكتور محمد يوسف موسى على صفحات الجمهورية فى السادس من فبراير ١٩٥٤ حيث كتب يقول: " أنه من الخير للأمة أن ينال جميع أبنائها نوعا واحدا من التعليم والتربية فى المرحلة العامة قبل الكليات، ويكون هذا النوع الواحد من التعليم قائما على أساس متين من التربية الدينية وللدراسات العربية الإسلامية، وبعد الشهادة التوجيهية يذهب من يريد إلى الأزهر أو إلى غيره من الجامعات الأخرى حسب ما توجه إليه من دراسات ".

وقبل ذلك، وفي العاشر من يناير ١٩٥٤ تنشر جريدة الجمهورية لخالد محمد خالد خطاباً مفتوحاً إلى شيخ الأزهر " رد الكرامة والثقة إلى أزهرك الجريح "، أكد فيها على أن الأزهر قد فقد " كثيراً من الاحترام والثقة المتبادلين بينه وبين نفسه، ثم بينه وبين الناس.٠٠"، وركز خالد كثيراً على ما يبدر من شيوخ الأزهر من صور تملق ونفاق للحكام على عكس ما كان عليه الأمر من قبل.

وشارك الشيخ عبد الحميد بخيت (الجمهورية في ١٩٥٤/٢/٢٣) باعترافه بانفصال الأزهر عن المجتمع " حتى لا يكاد يلمس الناس مدى خطورته، بله وجوده أو فائدته ". ويستمر الجدل حول ضرورة تطوير التعليم الأزهرى، ومثالا لذلك ما ذكره الشيخ محمود شلتوت الذى كان شيخاً للأزهر فى الفترة من ١٩٥٨-١٩٦٤، فى محاضرة له جاء فيها (عبد السلام فاند، ص ٩٥): " إن الأزهر لا يحقق رسالته الثقافية للمنشودة منه، حيث أنه لا يسلك الطريق إلى النتائج المنتظرة من دراسة القرآن وما يتصل به من علوم "، لذلك رأى: " ضرورة إعادة النظر - حالا - فى مناهجه وكتبه بحيث تكون هذه المناهج والكتب أكثر اتصالاً بمشكلات المسلمين المتجددة "، كما رأى الاتجاه بمطالب الأزهر إلى فهم القرآن وفهم الحياة الفكرية المعاصرة. واعتبر الشيخ شلتوت أن الإصلاح المنتظر هو " واقعة انقلاب "، ولكنه محبب للنفوس الغيورة على ماضيها، المتطلعة إلى مستقبلها، لأنه انقلاب يصل بالعقلية الأزهرية إلى الفكر الإسلامى الأصيل، ويربط هذا الفكر بالحياة الواقعية التى عليها عالم اليوم ".

تطوير ١٩٦١:

ثم حسمت المشكلة بقوة دفع سياسية، حيث صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ لتطوير التعليم بالأزهر، ذلك القانون الذى قام على المبادئ التالية:
أولاً - أن يبقى الأزهر وأن يدعم، ليظل أكبر جامعة إسلامية وأهم جامعة فى الشرق والغرب.

ثانياً - أن يظل كما كان منذ أكثر من ألف سنة حصناً للدين والعروبة، يرتقى به الإسلام ويتجدد ويتجلى فى جهوره الأصيل ويتسع نطاق العلم به فى كل مستوى وفى كل بيئة ويذاد عنه كل ما يشوبه وكل ما يرمى به.

ثالثاً - أن يخرج علماء قد حصلوا كل ما يمكن تحصيله من علوم الدين وتهيئوا بكل ما يمكن من أسباب العلم والخبرة للعمل والإنتاج فى كل مجال من مجالات العمل والإنتاج، فلا تكون كل حرفتهم أو كل بضاعتهم هى الدين بمعناه الضيق.

رابعاً - أن تتحطم الحواجز والسدود بين وبين الجامعات ومعاهد التعليم الأخرى، وتزول الفوارق بين خريجيه وسائر الخريجين فى كل مستوى، وتتكافأ فرصهم جميعاً فى مجالات العلم ومجالات العمل.

خامساً - أن يتحقق قدر مشترك من المعرفة والخبرة بين المتعلمين فى جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية، وبين سائر المتعلمين فى الجامعات والمدارس الأخرى - مع الحرص على الدراسات الدينية والعربية التى يمتاز بها الأزهر منذ كان لتتحقق لخريجى الأزهر الحديث وحدة فكرية ونفسية بين أبناء الوطن، ويتحقق لهم وللوطن وللعالم الإسلامى نوع من الخريجين مؤهل للقيادة فى كل مجال من المجالات الروحية والعلمية.

سادساً - أن توحد الشهادات الدراسية والجامعية فى كل الجامعات ومعاهد التعليم فى مصر .

وجعل القانون الأزهر يتكون من الهيئات التالية:

- ١- المجلس الأعلى للأزهر.
- ٢- مجمع البحوث الإسلامية.
- ٣- إدارة الثقافة والبعوث الإسلامية.
- ٤- جامعة الأزهر.
- ٥- المعاهد الأزهرية (ابتدائى - إعدادى - ثانوى).

ورأى المشرع أن المعاهد الأزهرية لى تعد لكليات الجامعة الأزهرية على اختلافها طلاباً على حظ من الثقافة الإسلامية والعربية لا يقل عن حظهم منها فى الوقت الحاضر، إلى جانب المعارف والخبرات التى تتيح لهم الاستمرار فى الدراسات الجامعية على الوجه المأمول، وضع نظام المعاهد الثانوية والابتدائية للأزهر بحيث يتهياً فيها الطلاب، إلى جانب دراساتهم الدينية والعربية للحصول على الشهادات الإعدادية والثانوية بأنواعها المختلفة، لتتكافأ فرصهم مع فرص غيرهم من التلاميذ فى مدارس الدولة، فيحصل تلميذ القسم الابتدائى على الإعدادية العامة أو الإعدادية الفنية

بأنواعها من زراعية أو صناعية أو تجارية أو غير ذلك، إلى جانب ما درس كذلك من علوم الدين أو اللغة، وبهذا يتاح للتلميذ في هذه الأقسام أن يوجه حياته الوجهة التي يريدها والتي تلائم ميوله واستعداده، فإن شاء خرج إلى الحياة ليعمل ويكسب بعد كل مرحلة، وإن شاء استمر في الدراسة مرحلة أخرى أو مرحلتين ليخرج بعدها مؤهلاً للعمل والكسب، وإن شاء تحول إلى المدارس الأخرى يتم فيها دراسته وفق ميوله ورغباته، وتجد كليات جامعة الأزهر في النهاية طلاباً يجمعون بين علوم الدنيا وعلوم الدين، ولهم كل الأهلية لمتابعة الدراسة الجامعية في كليات جامعة الأزهر أو في غيرها من الكليات ومعاهد الدراسة العالية (الأزهر، تاريخ وتطوره، ص ٥١٢).

ونص القانون في المادة الثالثة والثلاثين على أن تختص جامعة الأزهر بكل ما يتعلق بالتعليم العالي في الأزهر وبالبحوث التي تتصل بهذا التعليم أو تترتب عليه وتقوم على حفظ التراث الإسلامي ودراسته وتجليته ونشره، وتؤدي رسالة الإسلام إلى الناس، وتعمل على إظهار حقيقته وأثره في تقدم البشر وكفالة السعادة لهم في الدنيا والآخرة، كما تهتم ببعث الحضارة العربية والتراث العلمي والفكري والروحي للأمة العربية، وتعمل على تزويد العالم الإسلامي والوطن العربي بالعلماء العاملين الذين يجمعون إلى الإيمان بالله والنقاة بالنفس وقوة الروح والتفقه في العقيدة والشريعة ولغة القرآن، كفاية علمية وعملية ومهنية لتأكيد الصلة بين الدين والحياة، والربط بين العقيدة والسلوك، وتأهيل عالم الدين للمشاركة في كل أنواع النشاط والإنتاج والريادة والقُدوة الطيبة، وعالم الدنيا للمشاركة في الدعوة إلى سبيل الله والموعظة الحسنة، في داخل البلاد وخارجها، كما تعنى بتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية الإسلامية والعربية والأجنبية.

كذلك نص القانون في الرابعة والثلاثين منه على الكليات التي تشملها جامعة الأزهر (قبل صدور القانون كانت ثلاث كليات: أصول الدين - الشريعة - اللغة العربية) وهي: كلية الدراسات الإسلامية، وكلية الدراسات العربية، وكلية المعاملات والإدارة (التجارة)، وكلية الهندسة والصناعات، وكلية الزراعة، وكلية الطب، مع النص على جواز إنشاء كليات أخرى كلما دعت الحاجة، وهو ما تحقق بالفعل بعد ذلك.

وقد عقدت الجمعية الجغرافية ندوة موسعة حضرها كمال رفعت وزير شئون الأزهر في ذلك الوقت، وكمال الدين حسين وزير التربية، وشيخ الأزهر، والشيخ عبد اللطيف السبكي عضو هيئة كبار العلماء، والدكتور مهدي علام عميد آداب عين شمس، والدكتور محمد البهى مدير إدارة الثقافة بالأزهر، والدكتور سليمان حزين مدير جامعة أسيوط، والشيخ محمد المدنى عميد كلية الشريعة، وعدد آخر من العلماء، وأتى الجميع على القانون الجديد، كما نشرت الجمهورية (١٩٦١/٦/٢٨).

وقد كتب الشيخ محمود شلتوت، عقب صدور القانون (مجلة الأزهر، رجب ١٣٨١ هـ / ديسمبر ١٩٦١) يقول: "إن القانون الجديد قد كفل تخريج عالم عاقل ذى خبرة وكفاية يقوى به الإسلام، ويشتد ساعده وتنتشر رسالته، وتتسع رقعته، ويزيد به معتنقه، وتطمئن إليه قلوب الذين لم يبشروا به، وما كانت القوانين لتصنع رجالاً أو تعد دعاة إذا لم يكن فى الأزهريين غيرة على دينهم ولغتهم وأزهرهم". ولم ترتفع أصوات معارضة للقانون، أو مشككة فى النوايا التى كمننت وراء إصداره إلا بعد سنوات، وخاصة فى السبعينيات (شوقى ضيف، ص ١١٤).

ولعل أبرز ما كتب فى هذا الشأن مقال قصير، ولكنه خطير، لفتحى رضوان على صفحات الأهرام (١٩٧٦/٣/١٩)، فيبدو أن هناك ما أثار شجون من سماهم "الذين عارضوا القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، فى أخريات يونيو ١٩٦١" على أساس أنهم حاولوا بالفعل، وتحت قبة البرلمان أن يحولوا دون صدور القانون "الذين فاجأهم وكأنه البلاء النازل"، وزاد على ذلك بالدعوة إلى إلغائه.

والمعارضون الذين أشار إليهم، هو نفسه، حيث كنت شخصياً قد سمعته يقول الأفكار نفسها التى وردت فى المقال فى مقابلة علمية فى بيته بمصر الجديدة فى أوائل الثمانينيات مع الدكتور عبد اللطيف محمود.

وأبرز ما قاله الكاتب الكبير أنه لم يكن ثمة وقت متاح لمناقشة القانون سوى بضع ساعات، وتساءل متعجباً عن كيفية مناقشة مؤسسة مر عليها ألف عام، ولها ما لها من عراقة التأثير وانتشاره، فى خمس ساعات عن طريق قانون أعد على عجل، دون أن يرجع بشأنه إلى علماء الأزهر ورجال الفكر وأساتذة التعليم العام، والذى حدد هذه الساعات الخمس، أو الست، على الأكثر، أن اليوم الذى اختير لمناقشة قانون تطوير الأزهر، كان اليوم الأخير فى دورة مجلس الأمة، ولم يكن هناك وقت لقراءة النصوص، فتلّيت أرقامها فقط للموافقة عليها !

سلبيات التطبيقــــــــــــــــق:

كان مما جاء فى مما جاء فى المذكرة الإيضاحية للقانون متصلا بالكليات المدنية الجديدة: " وطبيعى أن هذه الكليات كلها أو بعضها لا يمكن أن تكون صورة مكررة للكليات القائمة الآن فى الأزهر، أو فى الجامعات الأخرى، إذ لابد أن تتحقق لها مع صفتها العامة، صفة تلائم الصفة الخاصة بجامعة الزهر، بحيث يكون فيها إلى جانب الدراسات الفنية الخاصة، دراسات إسلامية ودينية تتحقق بها للطالب ثقافة دينية عميقة وواعية، إلى جانب الثقافة المدنية التى يحصل عليها نظراؤه فى الكليات المماثلة فى الجامعات الأخرى، وبحيث تتاح لخريجها بعد الحصول على درجة الإجازة العالية (الليسانس أو البكالوريوس) من كلياتها دراسة عليا فى مادة التخصص، أو فى مادة من مواد الدراسات الإسلامية والعربية العالية، للحصول بها على درجة التخصص أو العالية (الماجستير أو الدكتوراه) فى مادة الدراسة ".

ومن هنا يتبين لنا أن دراسة المواد الإسلامية فى الكليات العملية بجامعة الأزهر لم يكن يراد بها محو الأمية الدينية عن طلابها، وإنما أريد بها أن تكون دراسة عميقة وواعية وتخصصية، لا فرق بينها وبين دراسة مواد الخبرة الفنية، تحقيقا لأهداف عالية أشارت إليها المذكرة الإيضاحية

ومن هنا أيضا كان لابد من قناة موصلة لهذه الدراسة، إذا روى أن يلتحق بكليات هذه الجامعة طلاب لا صلة لهم بالعلوم الدينية والعربية كصلة أبناء المعاهد الدينية الأزهرية، وأن تكون هذه القناة جادة وصالحة ومؤدية إلى الهدف، وإلا عوقنا الدراسات الإسلامية فى هذه الكليات، وخرجنا عن المعنى إلى الشكل.

كذلك فقد نصت المادة ٨٩ من قانون ١٠٣ على ما يأتى: " للحاصلين على الشهادة الثانوية من المعاهد الثانوية للأزهر حق الدخول فى إحدى كليات جامعة الأزهر ومعاهدها وفق قواعد القبول التى يقرها مجلس الجامعة. ولهم إلى ذلك فرص متكافئة مع نظرائهم للتقدم إلى الكليات المختلفة فى الجامعات الأخرى، وإلى سائر الكليات المختلفة فى الجامعات الأخرى وإلى سائر الكليات ومعاهد التعليم العالى، وفقا للقواعد المقررة لذلك.

كما يجوز للحاصلين على الشهادة العامة من المدارس الثانوية العامة أن يطلبوا الالتحاق بإحدى كليات جامعة الأزهر ومعاهدها بعد النجاح في امتحان يحقق التعادل بينهم وبين الحاصلين على الشهادة الثانوية من المعاهد الثانوية الأزهرية .

علما بأنه كان من القواعد المقررة أو الشروط المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة ٨٩، التي لا بد من تحققها امتحان طلاب الثانوية الأزهرية في مواد امتحان الثانوية العامة مع طلابها من تلاميذ مدارس وزارة التربية والتعليم.

وقد أشارت المذكرة الإيضاحية في معرض الحديث عن جامعة الأزهر إلى حكمة هذا الشرط الذي علق عليه قبول الحاصلين على الثانوية العامة من مدارس الوزارة في جامعة الأزهر، فقالت: " وإذا كان المأمول أن تكون بعض أنواع الدراسة في كليات جامعة الأزهر على هذا الأساس نموذجاً لنوع من الدراسات يلائم رغبات كثير من المواطنين، لتتحقق بها لأبنائهم معارف وثقافات دينية وقومية، وكان من المتوقع لذلك أن يقبل بعض خريجي المدارس الثانوية على هذه الكليات، فقد حرص مشروع القانون على مواجهة هذا الاحتمال باشتراط أداء الطلاب الذين لم تنتهياً لهم فرصة الدراسة في المعاهد الأزهرية، امتحان معادلة يؤهلهم لمتابعة الدراسات الإسلامية في هذه الكليات مع زملائهم من خريجي المعاهد الأزهرية ."

ويعلق الشيخ عبد العزيز عيسى، من علماء الأزهر، ووزير سابق للأوقاف على هذا بقوله (ص ١٥): "٠٠٠ وكنا في الأزهر نظن، ويحدث بعضنا بعضاً حين صدور هذا القانون أن الحاصلين على الثانوية العامة من الراغبين في الالتحاق بجامعة الأزهر ومن الذين سوف لا تنتهياً لهم فرصة الالتحاق بالكلية التي يريدونها أو بكليات الجامعات الأخرى سيعدون أنفسهم لامتحان معادلة الثانوية الأزهرية الذي نص عليه القانون واضحاً وصريحاً وأراده محققاً للتعادل، ليتابعوا بعد النجاح فيه دراستهم العالية في جامعة الأزهر، مع زملائهم الحاصلين على الثانوية الأزهرية، ليكونوا جميعاً في الغد القريب خبراء في التخطيط للبناء والعمل والإنتاج في المجالات المختلفة، يملكون مع الخبرة الفنية معارف دينية صحيحة، وعقيدة سليمة واعية ."

لكن جامعة الأزهر منذ أول عهدها بتطبيق القانون خالفت ما نص عليه في هذه القضية، حين أجرت امتحاناً أسمته امتحان القبول لمن تقدم إليها، وبأى مجموع من طلاب الثانوية العامة من أحكام العبادات، والتاريخ الإسلامي، وحين طلب من الدكتور

محمد أحمد سليمان - نائب مديرها القائم بعمله إذ ذاك - فى صحيفة الأخبار، عدد ١٩٦٣/٧/٨ أنها ستقبل فى كلياتها الحاصلين على الثانوية العامة إذا نجحوا فى امتحان القبول الذى ستجريه لهم، وأن اختبار القرآن الذى سينتدم له حملة هذه الشهادة سيكون اختبارا يسيرا بالنسبة إليهم، حيث كان مطلوباً من الطالب أن يحفظ ثلاثة أجزاء من القرآن وهى " عم "، و " تبارك "، و " قد سمع "، وأن القصد من هذا الاختبار الكشف عن الاستعداد للدراسة الدينية لدى الطالب !

وتحت ضغط الأصوات المطالبة بالنقد، وبطلب الرجوع إلى القانون لأداء امتحان المعادلة بالثانوية الأزهرية، اضطرت الجامعة أن تعلن أنها ستجرب امتحان المعادلة للراغبين فى كلياتها من الحاصلين على الثانوية العامة (عبد العزيز عيسى، ص ١٨)، ثم طلبت من إدارة المعاهد الأزهرية إمدادها بالفنيين لعمل هذا الامتحان والمشاركة فيه برياسة الدكتور لطفى عيسوى، الذى كان عميداً لكلية المعاملات والإدارة بها، وكانت نتيجة هذا الامتحان (لم ينجح أحد) !!

حدث قلق وانزعاج وهياج كبير، ورأى مسئولو الجامعة قبول هؤلاء الراسبين، وتم ذلك وكأنه استجابة لرأى ثلاثة من عمداء كليات الطب، والهندسة، والزراعة بالجامعة، الذين كان من رأيهم إن خمسمائة طالب من الحاصلين على الثانوية العامة تقدموا لامتحان القبول فى العلوم الدينية ولم ينجح منهم أحد، وفسروا هذا بتشدد رجال المعاهد الأزهرية بصورة لم تحدث من قبل، ورجوا الموافقة على اعتبار هذا الامتحان - الذى لم ينجح فيه أحد - امتحان مسابقة لقبول هؤلاء الطلاب " تحقيقاً لرسالة جامعة الأزهر فى نشر الثقافة الإسلامية بين أبناء الأمة على اختلاف ثقافاتهم " (المرجع السابق، ص ١٩).

كان من نتيجة كذلك شعور الطلاب الأزهريين بظلم كبير، حيث تساوى معهم على وجه التقريب طلاب الثانوية العامة، الذين يدرسون ثلاث سنوات، بينما يدرس طلاب الثانوى الأزهرى خمس سنوات سبقتها أربع سنوات بالتعليم الإعدادى الأزهرى !! فضلاً عن تحملهم الازدواج فى المنهج حيث يدرسون مناهج التعليم العام، جنباً إلى جنب مع المناهج الدينية الأزهرية، وما يترتب عليه هذا من مشقة واضحة.

كذلك فقد بدأ بعض طلاب المعاهد الأزهرية فى هذه الفترة يهربون عقب نجاحهم فى الشهادة الإعدادية إلى المدارس الثانوية العامة انتفاعاً بما أجازته القانون فى مانتة

٨٨ واغتناما لقصر المدة، وفردية المناهج، مع ضمان دخول جامعة الأزهر بعد الحصول على الثانوية العامة، بالامتحان الذي سمته الجامعة امتحان قبول، لإحساسهم أنهم أحسن حالا من طلاب المدارس الثانوية الذين لم يحفظوا القرآن الكريم ولم تسبق لهم دراسة العلوم الدينية، ووصلت نسبة الذين فروا فى أحد الأعوام ٤٣% من الحاصلين على الإعدادية الأزهرية.

وأدهى من ذلك وأمر بداية الانصراف عن تحفيظ الأهالى لأولادهم القرآن الكريم الذى كان مطلوباً للالتحاق بالمعاهد الأزهرية، إذ أصبح المطلوب لجامعة الأزهر - وفق التجربة المشار إليها - هو الثلاثة الأجزاء الأخيرة منه فقط (المرجع السابق، ص ٢٢).

وعلى الطريق لتطبيق القانون فيما يتصل بالدراسات الإسلامية قبل الالتحاق بالكليات العملية، أعلنت الجامعة عن إنشاء ما يسمى بمعهد الإعداد والتوجيه ليلتحق به الراغبون فى الالتحاق بكلياتها من غير الحاصلين على الثانوية الأزهرية لمدة عام دراسى واحد.

لكن المشكلة أنها أجازت لكل حاصل على الثانوية العامة بأى مجموع أن يلتحق به، فاعتبر بذلك " جسرا " يعبر من خلاله نحو المجموع الضعيف، للالتحاق بالجامعة الأزهرية، بل وأجازت الالتحاق به لحملة الثانوية الفنية، الزراعية، والصناعية، والتجارية، والثقافة النسوية.

ونقل الشيخ عيسى عن أحد وزراء شئون الأزهر السابقين - لم يسمه - نقده لهذا المعهد فى العام ١٩٦٧/٦٦ (ص ٢٤) حيث جاء به:

- أنه أنشئ بغير هدف واضح.
- أنه لا تتوفر له إمكانيات تؤهله للبقاء.
- أنه أصبح بابا خلفيا للدخول منه إلى التعليم الجامعى.
- أن الجامعة أتاحت الالتحاق به لحملة الشهادات الثانوية المتوسطة، وشهادة الثانوية العامة بمجموع لم يسمح لهم بالالتحاق بالمعاهد العليا ولا بكليات الجامعات الأخرى.

وبعد فترة، اضطرت الجامعة إلى إلغاء هذا المعهد.

ثم إذا بالرأى يستقر على قبول طلاب الثانوية العامة بجامعة الأزهر - دون الثانوية الفنية - عن طريق مكتب التنسيق العام للجامعات، ضمانا لعدالة القبول بالنسبة إلى مجموع الدرجات، وسنة التخرج، وإنشاء سنة دراسية قبل الالتحاق بكليات الجامعة، يلتقى فيها طالب الثانوية العامة، ما قيل إنه يؤوله لمتابعة الدراسات الإسلامية فى كليات جامعة الأزهر، وبدأت الدراسة بها مع بداية العام الجامعى ١٩٦٨/٦٧، وشاع بين الطلاب تسمية هذه السنة بأنه سنة عقوبة لنقص المجموع !!
ويبين الجدول التالى عدد طلاب كليات جامعة الأزهر منذ عام ٥٤/٥٣ حتى عام ١٩٦٣/٦٢ (عرفات عبد العزيز، ص ٨٠):

جدول رقم (٤٥)

السنة	الشريعة	أصول الدين	اللغة العربية	المعاملات والإدارة	البنات	مجموع
٥٤/٥٣	١١٧٢	٥٧٣	١١٨٤	-----	---	٢٨٩٣
٥٥/٥٤	١٣٣٠	٦٥٢	١٥١٠	-----	---	٣٤٩٢
٥٦/٥٥	١١٨٠	٧٥٢	١٨٣٨	-----	---	٣٧٧٠
٥٧/٥٦	١٠١٦	٧٩٦	١٨٥٣	-----	---	٣٦٦٥
٥٨/٥٧	١٠٣٠	٨٠٠	٢١٤٣	-----	---	٣٩٧٣
٥٩/٥٨	١١١٧	٩٤٩	٢٢٧٤	-----	---	٤٣٤٠
٦٠/٥٩	١٤٨٣	١٢٢٢	٢٢٦٥	-----	---	٤٩٧٠
٦١/٦٠	١٧٨٧	١٥٥٠	٢٤١٦	-----	---	٥٧٥٣
٦٢/٦١	١٩٦٩	١٨٢٣	١٩٨٢	٣٣٤	---	٦١٠٨
٦٣/٦٢	٢٠٢٣	٢١٤٠	٢٤٩٠	٦٢٢	١٥٣	٧٤٢٨

ويبين الجدول التالى بعض التفاصيل المتصلة بعدد المقيدين بكليات جامعة الأزهر، فى ١٥/١٢/١٩٦٣ (الأزهر، تاريخ وتطويره، ص ٥٢٥):

جدول رقم (٤٦)

المجموع	الشعبة	الكلية
١٨٠٥	عامة	الشريعة
٩٤	بعوث (نظام قديم)	
١٨٩٩	جملة	
٣٤٧	عقيدة وفلسفة	أصول الدين
١٧٠	تفسير وحديث	
١٠٩	دعوة وإرشاد	
١١٣٤	لم يتخصص بعد	
٣٨	بعوث (نظام قديم)	
١٧٩٨	جملة	
١١١١	أدبي	الدراسات العربية
٨٨٢	لغوى	
١٢٦	تاريخ	
٨٢	بعوث (نظام قديم)	
٢٢٠١	جملة	
٧٥١		المعاملات والإدارة
٥١	الدراسات الإسلامية	البنات الإسلامية
٤١	الدراسات الاجتماعية	
٣٤	الدراسات العربية	
٧٦	المعاملات والإدارة	
٢٠٢	جملة	
٦٨٥١		إجمالي كليات الجامعة

وإذا كانت كليتا المعاملات والإدارة والبنات من أولى الكليات التي استحدثت بعد التطوير، فقد توالى إنشاء الكليات بعد ذلك فبدأت في العام ٦٦/٦٥ كل من كلية الطب ب ٦٠٠ طالب، حتى وصل عددهم عام ٧١/٧٠ ٣٢٩٨ طالباً، والهندسة، وبدأت ب ٦٩٣، ووصلت كذلك إلى ٢٥٣٨ طالباً، والزراعة ب ٤٨٧، ووصلت إلى ٢٠١٦، أما

كلية العلوم فلم تبدأ إلا فى عام ٧٠/٦٩، ب ١٧٢ طالبا، وصل عددهم فى العام التالى إلى ٥٦٨ طالبا.

وبدأت كلية التربية عملها فى العام ٧٠/٧١ ب ٤٠٣ طالبا.

ولأول مرة ينشئ الأزهر كلية أزهرية خارج القاهرة، فى أسيوط وهى كلية أصول الدين، فى العام ٧٠/٦٩، حيث بدأت ب ٦٥ طالبا، وصل عددهم فى العام التالى إلى ٢٤١ طالبا. (عرفات عبد العزيز، ص ٨١).

وكانت هذه خطوة لا بد منها حتى تستكمل منظومة تعليم البنات فى الأزهر، حيث أنشئت كلية البنات فى سنة ١٩٦٢ بالمعادي، وكان عدد الطالبات ١٤٧، وشعب الكلية كانت أربعاً وهى (الأزهر، تاريخه وتطوره، ص ٥٢٢):

١- شعبة الدراسات الإسلامية.

٢- شعبة الدراسات العربية.

٣- وشعبة الدراسات الاجتماعية.

٤- وشعبة المعاملات والإدارة

وكان من المعروف أن الأزهر يفتح أبوابه لكل راغب للتعلم فيه مهما كانت جنسيته، حتى أصبح كثيرون فى العالم الإسلامى ينظرون إليه لا باعتباره معهدا مصريا، لأنه على أرض مصر، وإنما هو "كعبة علمية" إذا صح هذا التعبير يحج إليها كل متعطش لدراسة دينه وما تتطلبه من علوم ودراسات.

وفى ما يلى إحصائية عن عدد الطلاب الوافدين على الأزهر من البلاد العربية والإسلامية وغيرها من عام ٥٢ حتى عام ١٩٥٧ (الأزهر، تاريخه وتطوره):

جدول رقم (٤٧)

٥٧/٥٦	٥٥/٥٤	٥٢/٥١	البلاد
٣٧٨	٥٥٤	٦٣٥	مجموعة الدول العربية
٣٧٩	٤٦٤	٢٦٧	مجموعة شمال إفريقيا
١٥٠٠	٢٤٤١	١٠٠٠	السودان
٥١٤	٥١٥	٣٠٩	وسط وجنوب إفريقيا
٢٠١	٣١٧	٢٢٧	بلدان أخرى
٣٠٧١	٤٢٩١	٢٥٤٨	المجموع

التعليم العالى الخاص

على صفحات جريدة المساء، وهى كما نعلم نشأت فى بداية ظهورها فى أحضان مجموعة من الكتاب والصحفيين إما ماركسيين أو نوى اتجاه يسارى على وجه العموم، دارت مناقشة حول مدى ضرورة إنشاء جامعة أهلية.

أطلق الدعوة أولا " عماد الدين عبد الحميد " (١٩٥٨/٩/٨) أشار فيها إلى آخرين كبار يحبون ذلك وعلى رأسهم أحمد لطفى السيد الذى اقترح إنشاء مثل هذه الجامعة تفتح أبوابها للراغبين فى التعليم الجامعى، بمناسبة ما دار فى هذه الفترة من مناقشات حول إمكانية الجامعات الحكومية فى قبول الطلاب، ومشكلة ثلاثين ألف طالب حاصلين على الثانوية العامة لم يجدوا لهم أماكن فى جامعاتنا المصرية.

وقد علق الدكتور محمد كامل مرسى مدير جامعة القاهرة فى ذلك الوقت، فكان تحفظه يتعلق بصعوبة تدبير الأساتذة اللازمين لها. واستحالة إتمام بحث موضوعها قبل موعد الدراسة، وهو الأمر الذى أيدته عماد الدين عبد الحميد، مضيفا أن القضية لا تتعلق بهذا العام فقط ولكن بأعوام قادمة سيتكرر فيها وجود آلاف من الطلاب لا يجدون لهم مكانا فى الجامعات الحكومية.

أما بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس، فقد ذكر بأن الجامعة المصرية نفسها قامت بعدد محدود من الأساتذة ثم استكملت المطلوب بالتدريج وعلى مر الأعوام. وفضلا عن ذلك نبه إلى أن فى وظائف الدولة وخارجها عدد كبير من المؤهلين لشغل وظائف التدريس فى الجامعات. وإذا كان البعض قد أشفق من مصير هؤلاء بعد التخرج حيث قد لا يستوعبهم سوق العمل، فالمشكلة هى قبل التحاقهم بالجامعة، بل هى أسوأ لأنهم فى هذه الحالة غير مزودين بقدر كاف من التعليم يساعدهم على مواجهة الحياة.

وفى عدد ١٩٥٨/٩/١١ سارع الدكتور حسين كمال الدين بالمشاركة مشيرا إلى كاتب كبير آخر ألقى ببلوه فى القضية وهو إحسان عبد القدوس حيث نشر فى مجلة روزاليوسف (لم يحدد تاريخ العدد) أنه لو تكونت فى مصر شركة رأسمالها مليون جنيه واحد لاستطاعت أن تنشئ جامعة كبيرة حديثة، مزودة بأفضل الأساتذة وأفضل المعدات، وتستوعب عددا كبيرا من الطلبة، ولكانت خطوة كبيرة لإنشاء جامعة أهلية ثانية وجامعة ثالثة.

وقامت معارضة حسين كمال الدين لفكرة هذه الجامعة على أساس أن الذين سينشئونها سوف يسعون إلى الربح، مستشهدا بقول إحسان نفسه: " إن التبرعات الخيرية والاعتماد على أريحية وكرم فاعلى الخير، لا يمكن أن تكون أساسا لسياسة ثابتة، وسيكون الالتحاق بهذه الجامعات بمصروفات طبعاً حتى تضمن الشركة استمرارها فى تأدية رسالتها إن لم تطمع فى الربح"، وإذا كان طالب كلية العلوم مثلاً يتكلف فى ذلك الوقت ١٥٠ جنيها سنوياً، والهندسة ١٠٠ جنيها، والآداب ٤٠، والحقوق ٢٥، فمعنى ذلك أن المصروفات التى سوف يطالب بها الطالب لا بد أن تكون أكثر من ذلك حتى يضمن المنشئون ربحاً، أى أن مصروفات الطالب فى الكليات العملية سوف تصل إلى ٢٠٠ جنيها، والنظرية حوالى ٥٠ جنيها سنوياً، بينما هى فى الجامعات الرسمية ٢٠ جنيها، فمن الذى سيلحق بهذه الجامعة المقترحة ؟ هم فقط أبناء الأغنياء، فكان الجامعة ستحل فقط مشكلة هؤلاء، أما أبناء الفقراء فهم وحدهم الذين سيستمرون فى مواجهة المشكلة !

وهنا عاود عماد الدين عبد الحميد توضيح رأيه (١٩٥٨/٩/١٥) برفضه أن يقصد بالجامعة الأهلية مشروعاً تجارياً خاصاً، ويركز على شرح معنى الأهلية "نحن ندعو إلى جامعة لا يحدد سعر العلم فيها سوق العرض والطلب لحساب صندوق أصحاب المال، وإلى جامعة تتعادل بينها وبين الجامعات القائمة جميع الفرص أمام جميع الطلاب، وبمعنى آخر ندعو إلى إنشاء جامعة تستمد وصفها الأهلى من مال الجماهير لا من خزانة الدولة، وتستمد نظمها ولائحتها من حكم القانون الذى يفرض عليها ما يفرضه على سائر الجامعات من المناهج والمصروفات".

ودعا الكاتب إلى التفكير فى مصادر متعددة لتكوين رأسمال الجامعة المقترحة، فما دامت ستخرج مهندسين للمصانع والشركات، وأطباء، ومحاسبين. وهكذا فلا بد أن تساهم تلك المصانع والشركات فى التمويل، كما اقترح: أسبوع التبرعات للجامعة - طابع بريد لجامعة الشعب - قرش على تذكرة السينما - مرتب يوم من أجل الطلبة. وهكذا.

وفى مقال تال، عاود حسين كمال الدين (١٩٥٨/٩/١٩) معارضته مفنداً فكرة التبرعات ومدى قدرتها على تشكيل موارد ثابتة وافرة لتمويل الجامعة.

ولم هذا يعنى أن مصر كانت تخلو من التعليم العالى الخاص، فقد كانت هناك الجامعة الأمريكية التى أنشئت منذ عام ١٩١٩. والذى ينظر إلى المكانة المرموقة للجامعة الأمريكية اليوم قد يدهشه أنها كانت على غير ذلك كثيرا، إذ لم يكن معترفا بشهادتها فى مصر، واشتهرت بأنها تستقبل الطلاب الذين لم يستطيعوا الالتحاق بالجامعات الحكومية، ولا ننس سوء العلاقة بين مصر وأمريكا معظم سنوات الفترة مما جعل التعلم بها لا يحظى بالإقبال عليه، بل إنها وضعت تحت الحراسة عام ١٩٦٧ (مديحة الصفتى، فى: سياسة التعليم الجامعى فى مصر، ص ٩٤).

وكان بمصر قبل الثورة عدد من المعاهد العالمة الخاصة يصل إلى تسع معاهد، عدد طلابها حوالى ١٥٠٠ طالبا وطالبة، لكن هذا العدد ما لبث أن شهد تطورا كبيرا إلى درجة أن وصل عدد هذه المعاهد إلى ٣٩ معهدا عام ١٩٦٢ (المرجع السابق، ص ١٠٥)، ومن أمثلة هذه المعاهد:

الخدمة الاجتماعية بجاردن سيتى بالقاهرة - الخدمة الاجتماعية بالإسكندرية -
الخدمة الاجتماعية بأسوان - الإدارة والسكرتارية بالعباسية - الإدارة والسكرتارية
جاردن سيتى - الإدارة والسكرتارية بكلية البنات القبطية بالقاهرة - الإدارة
والسكرتارية بكلية رمسيس للبنات.
وكانت مدة الدراسة بكل منها سنتين.

وظهرت مجموعة معاهد أخرى مدة الدراسة بها أربع سنوات، مثل (المرجع السابق، ص ١١٠):

المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بشبرا - المعهد العالى للخدمة الاجتماعية
بالإسكندرية - المعهد العالى للدراسات التعاونية والإدارية بالقاهرة - المعهد العالى
للتعاون الزراعى بشبرا الخيمة - المعهد العالى للتعاون والإرشاد الزراعى بأسوط.
ومع هذا التزايد الملحوظ فى عدد المعاهد العالمة الخاصة، صدر للقانون رقم ٥٢
لسنة ١٩٧٠ فى شأن تنظيم المعاهد العالمة للخاصة محتويا على نقاط هامة:

فقد حددت المادة (١) المقصود بهذه المعاهد: " يعتبر معهدا عاليا خاصا فى تطبيق
أحكام هذا القانون كل منشأة تعليمية غير حكومية أيا كانت تسميتها أو جنسيتها، يلتحق
بها الطلبة من الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة أو دبلوم المدارس

الثانوية الفنية أو ما يعادلهم، وتقوم أصلا أو بصفة فرعية بالتعليم وإعداد الفنيين لمدة لا تقل عن عامين دراسيين".

وأجاز القانون إنشاء معاهد عالية خاصة لبعض الدراسات العليا التي يصدر بتعيينها وبيان شروطها قرار من وزير التعليم العالى.

ولم يعتبر القانون معهدا عاليا خاصا:

- المركز والمعاهد الثقافية التي تنشئها الدول الأجنبية أو الهيئات الدولية فى الجمهورية العربية المتحدة وفقا لمعاهدات ثقافية.

- المعاهد الخاصة التى يقتصر التعليم فيها على أبناء العاملين فى هيئات التمثيل الدبلوماسى والقنصلى.

كما حددت المادة (٢) أهداف هذه المعاهد فى النقاط التالية:

- المعاونة فى تحقيق الأهداف التعليمية المقررة لبعض المعاهد الحكومية، وفى هذه الحالة تسير الدراسة فيها وفقا لخطط ومناهج الدراسة المقررة بالمعاهد الحكومية المماثلة.

- تحقيق أهداف خاصة بها طبقا لخطط ومناهج دراسية تقرها وزارة التعليم العالى قبل تنفيذها.

- المشاركة فى تحقيق خطط التنمية ووضع العلم فى خدمتها.

وأكدت المادة (٣) على خضوع المعاهد العالية الخاصة لإشراف وزارة التعليم العالى، وحقها فى التفتيش على هذه المعاهد فى الحدود والقيود الواردة فى القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له.

أما من بحق له طلب الترخيص بإنشاء معهد عال خاص، فهو ما حددته المادة (٥):
" أن يكون من الأشخاص الاعتبارية العامة، أو من الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة، أو من النقابات، أو من المجمعات المشكلة وفقا لأحكام القانون، المتمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أو جنسية إحدى الدول العربية بشرط المعاملة بالمثل. ولا يجوز إنشاء شركة أو جمعية بقصد تملك أو إنشاء معهد عال خاص".

البحث العلمي

تتعدد مجالات وأفاق العلمي، مما يجعل من المستحيل في نطاق الكتاب الحالي تناولها جملة، ومن ثم فسوف نقتصر على بعض النماذج، فقد أشار كمال الدين حسين في بيانه أمام مجلس الأمة عام ١٩٥٧ إلى إنشاء المجلس الأعلى للعلوم ليكون هيئة عليا للتنسيق والتوجيه في مجال البحوث العلمية بين مراكز النشاط العلمي المختلفة من الجامعات والمعاهد العلمية العليا والأقسام الفنية في الوزارات ومعاهد البحوث القومية ولجنة الطاقة الذرية، وليعمل على تنسيق الصلة بين العلم واحتياجات البلاد ويرسم السياسة المثلى لإعداد الباحثين والخبراء ويهيئ سبل الاستفادة من الإمكانيات المادية والبشرية في البلاد.

وقد وجه هذا المجلس عنايته إلى أمور ثلاثة أساسية وهي:

أولا - الأفراد العلميون وإعدادهم وتدريبهم واختبارهم والإشراف على أعمالهم وما يتصل بذلك من الجوائز العلمية والبحوث الدراسية والخبرة الأجنبية.

ثانيا - المراجع العلمية والمكتبات والأجهزة والمعدات وإصلاحها والإقادة منها وصناعتها محليا وتزويد المجالات العلمية بالجديد من المباحث ووضع أسس سليمة لضمان النشر العلمي الصحيح الذي ييسر انتشار البحوث العلمية الجديدة وينوه بأقدار الباحثين.

ثالثا - موضوعات البحث العلمي التي تعمل فيها الهيئات المختلفة ووسائل التنسيق بينها وربطها معا في إطار سياسة علمية شاملة تحقق الأغراض القومية وتؤدي إلى الرقي العلمي الصحيح.

وصدر القراران الجمهوريان رقما ١١٦٠ و١١٦١ لسنة ١٩٥٧ بشأن إنشاء أقسام للبحوث في الوزارات والهيئات الحكومية، وبشأن الرواتب الإضافية للحاصلين على الماجستير والدكتوراه في فروع العلوم والطب والزراعة والهندسة.

وعلق " عادل أحمد ثابت " على هذين القرارين معتبرا، وبحق، أنهما أكبر خطوة جديدة في تنظيم البحث العلمي في الوزارات بما يهيئ لخطط التنمية القومية أن تجد لها في العلم سندا قويا في تنفيذ المشروعات الصناعية والزراعية ومختلف مجالات الخدمات (جريدة المساء، في ١١/١/١٩٥٨).

وفى دراسة عن المشكلات التى كانت تواجه الباحثين فى قطاع التعليم الهندسى، نجد أن التوسع السريع فى التعليم حتى مستوى المدرسة الثانوية قد جر إلى تغلب النوع النظرى المسمى بالتعليم العام، كما أدى تضخم أعداد الطلبة والإسراع فى إعداد المعلمين إلى تغلب التلقين دون التفاعل مع العلم وضعف الرغبة فى الإتيان التى تتولد عن التعامل التربوى للمدرس مع تلاميذه، وتحولت بذلك المدرسة الثانوية العامة إلى فترة تمهيدية للتعليم العالى دون أن يعتمد عليها هذا التعليم، إذ يعاد فيه تدريس مواد المدرسة الثانوية فى السنوات الأولى بتخصص أعمق وتوضيح أكثر للهدف منه، أى الدراسة فى التعليم العالى لم تزد كثيرا من الإعداد فى المدرسة الثانوية بحيث يمكنها أن تطرح التمهيد جانبا وترتكز على الهدف فيها مباشرة.

وكان التعليم الهندسى العالى يعانى من ذلك، بالإضافة إلى أنه افتقد أى إعداد مهنى فى المرحلة الثانوية، مما أثقل وقت الدراسة بمحاولات التدريب العملى التى تاهت فى الصعوبات وعجزت فى الوقت المخصص لها على أقملة الطالب المصرى الذى غلبت عليه النشأة الريفية البعيدة عن الجو الهندسى والصناعى.

والإعداد فى التعليم الهندسى العالى ورث تلك الصعوبات فضاقت فيه السبيل إلى عرس النظرة العلمية فى الطالب وضعفت الصلة بين المنهج الدراسى وبين مشكلات البيئة المحلية، واتضح ذلك فى السنوات الأولى على الأخص التى عنيت، كما أشرنا، بإعادة تدريس مواد المدرسة الثانوية تحت اسم العلوم الطبيعية والرياضية، كما أن غالبية القائمين بتدريس تلك المواد كانوا من خريجي كليات العلوم المصرية، التى كانت تدفعهم بطابعها العلمى البحت فتبعدهم عن عبور جسر التطبيق مع طلبتهم بالهندسة سواء فى السنوات الأولى أو فى السنوات المتقدمة ومرحلة البحوث الهندسية التى أصبح الاعتماد فيها على العلوم الطبيعية والرياضية بتزايد التقدم التكنولوجى (على محمد كامل، إعداد العلميين، ص ٤٣٤).

وكانت هناك أيضا مشكلة لغة التدريس، فالمعروف أن غالبية التعليم العالى كانت أيام الاحتلال الإنجليزى باللغة الإنجليزىة كما كان كثير من الأساتذة الأجانب يلقون دروسهم بتلك اللغة، وبالقضاء على ذلك العهد أصبحت الغالبية الساحقة للأساتذة المصريين وإن كان أكثرهم أبقى على المراجع الإنجليزىة، بل إن التدريس ظل فعلا فى

كثير من المواد باللغة الإنجليزية. على أن طبيعة الأمور تغلبت فأصبح معظم التفاهم بين الأستاذ المصرى وطلبته المصريين بلغة عربية صفت فيها المصطلحات الإنجليزية التى لم تستقر مرادفاتها باللغة العربية، ووجد الأساتذة والطلبة فى ذلك نوعا من التقرب إلى المراجع التى لم تزل أغلبها باللغة الإنجليزية، بل لجأت المراجع العربية إلى ذلك الخليط فأبقت على كثير من المصطلحات والرموز الرياضية بالحروف اللاتينية.

على أن خطورة هذا التسهيل من الوجهة التربوية هو إضعاف قدرة المدارس على التعبير الدقيق بطريقة علمية عن أفكارها مما أدى به إلى فقد القدرة على التسلسل العلمى. وهناك وجه آخر للمشكلة تتبين فى نقص إعداد التقنيين وضيق ثقافتهم وقصور قدرتهم لعدم وجود لغة واضحة يتعاملون بها مع المهندسين وقلة المنشور والمطبوع من إرشادات الأجهزة وأصول التشغيل والصيانة باللغة العربية أدى إلى ضعف مساهمتهم فى نشاط البحوث الهندسية وضيق مدى اعتماد الباحثين عليهم فى الأعمال التنفيذية. . . إلى غير ذلك من صعوبات ومشكلات.

البحث التربوى:

وفى إطار حركة عامة نحو تبنى المنهج العلمى، أنشئت عدة مجالس، كل منها يختص بقطاع من القطاعات، مثل المجلس الأعلى للبحوث العلمية، والمجلس الأعلى للبحوث الاجتماعية والجنائية، والمجلس الأعلى للبحوث الإسلامية، كان لابد أن يحظى التعليم بشيء مماثل.

ففى مستهل عام ١٩٥٦/٥٥ صدر القرار الوزارى رقم ٥٦٣ فى ١٩٥٥/٩/٧ بإنشاء إدارة عامة للبحوث الفنية والمشروعات، تخضع لإشراف المستشار الفنى، واختصت هذه الإدارة بوضع سياسة وخطط البحوث والمشروعات بما يتفق والسياسات العامة للدولة، وعلى أن تقوم بنفسها أو بالتعاون مع أقسام البحوث فى الإدارات العامة للتعليم، وفى إدارات الوزارة المختلفة بإجراء هذه البحوث وتقوم بمتابعة تنفيذ المشروعات وتطبيق نتائج البحوث وتقويمها ودراسة أهم مشكلات التربية دراسة خاصة مسترشدة برأى الإدارات والمراقبات التعليمية وكل المفتشين والمختصين من رجال التعليم، هذا إلى جانب جمع هذه البحوث وتبويبها وتلخيصها وخدمتها خدمة

ببليوجرافية صحيحة حتى يستفيد منها الباحثون (مى شهاب: تطور البحث التربوى فى مصر، ص ٤).

وفى ١٩٥٨/٢/٨ صدر القرار الوزارى رقم ١١٢ بتشكيل اللجنة الدائمة للبحوث بوزارة التربية والتعليم برئاسة الوزير وعضوية المستشار الفنى وعدد من المتخصصين فى التربية والتعليم، سواء من داخل الوزارة أو من الهيئات التعليمية العليا تولت مهمة وضع برامج مفصلة للبحوث التى يحتاج إليها العمل بقصد حل المشكلات العلمية التطبيقية، ووضع الخطط اللازمة لتنفيذها بما يتلاءم مع احتياجات التخطيط العام للدولة وتحديد أقسام ووحدات البحوث ومتابعة نشاطها والتنسيق بين أعمالها.

وفى أواخر عام ١٩٥٨، وبعد إنشاء الوزارة المركزية (فى عهد الوحدة مع سوريا) التى أصبح من اختصاصها التخطيط والمتابعة، تطلب ذلك إعادة النظر فى أجهزة البحوث بصفة عامة والتربوية بصفة خاصة، فعدلت اختصاصاتها بحيث أصبحت تركز على البحوث التطبيقية، وأصبحت مسؤولياتها محددة فى:

- دراسة أهم مشكلات التربية فى الإقليم المصرى دراسة خاصة.
- الاضطلاع بالبحوث والتجارب التربوية ذات الصبغة التطبيقية فى حدود السياسة التى ترسمها الوزارة.
- تقويم ومتابعة البحوث والتجارب التربوية الجارية للمناطق والمدارس التجريبية والعملية ووضع خطة للانتفاع بنتائجها فى ميدان التعليم.
- الإسهام فى التوجيه التربوى فى الإقليم المصرى بتقديم الإرشادات والتوصيات المبنية على بحث المشكلات التى تظهر فى أثناء سير العمل فى المدارس والمناطق.
- إيداء الرأى فى المسائل التربوية التى تعرض أو التى يطلب المشورة فيها.
- نشر نتائج البحوث والتجارب والدراسات التى تقوم بها الإدارة على المدارس والإدارات التعليمية ورجال التعليم بالمناطق المختلفة.
- وأصبحت الإدارة العامة للبحوث الفنية، فى عام ١٩٦١/٦٠ تضم الأقسام التالية (التقرير السنوى للإدارة العامة للبحوث الفنية، ص ٧):

١- قسم البحث والتجريب، ويختص بتخطيط البحوث وإعداد الوسائل لتنفيذها فى ميادين المناهج وطرق التدريس وبحوث المعلمين والتوجيه التعليمى والإرشاد النفسى، كما يختص بتطبيق الاختبارات والاستفتاءات وإجراء التجارب اللازمة للبحوث فى المدارس العامة والفنية.

٢- قسم التطبيق والمتابعة، ويقوم هذا القسم بتطبيق نتائج البحوث ومتابعتها فى المناطق والمدارس العامة والفنية، كما يختص بالإشراف على المدارس النموذجية ومدرسة المتفوقين، والمدارس الإعدادية العملية، والمدارس التجريبية.

٣- قسم السكرتارية العامة للجنة الدائمة للبحوث الفنية.

وحتى العام ١٩٦١/٦٠ قام قسم البحث والتجريب، ببحث ضخم عن الدروس الخصوصية، وقد وضعت الإدارة خمسة استفتاءات موجهة للتلميذ والمدرس والناظر وولى الأمر والمُشرفين على العملية التعليمية من رجال التربية والتعليم، وذلك للتعرف على رأى هؤلاء جميعا.

ومن البحوث أيضا، أن مصر كانت قد اشتركت فى البرامج التجريبية الخاصة بمشروع التربية من أجل التفاهم العالمى منذ سنة ١٩٥٨ بمدرستين ثانويتين هما الأورمان النموذجية، والنقراشى النموذجية، ومعهدين لإعداد المعلمين هما مدرسة المعلمين الريفية بعزبة النخل، ومدرسة المعلمات العام بالقبة، ثم انضمت إليهما مدرستان من سوريا.

ومن هنا قامت إدارة البحوث فى تقويم الأثر التربوى لدراسة موضوع "التفاهم الدولى" من حيث زيادة المعلومات العامة لدى التلاميذ وبخاصة الحقائق العلمية عن شعوب الدول موضوع الدراسة، وفى تغيير اتجاهاتهم نحو هذه الشعوب بالذات ونحو الأجانب بصفة خاصة.

وكذلك أجرى بحث تجريبى لتعديل منهج المدرسة الابتدائية فى مصر (تجربة الوحدات المدرسية)، ونشأت فكرة البحث اعتمادا على أن الدراسة كانت قائمة فى الغالبية العظمى من المدارس الابتدائية على أساس الفصل بين المواد الدراسية المختلفة، مما كان يودى إلى تشتيت المعلومات، وعدم إحساس التلاميذ بقيمتها ووظيفتها وأهميتها فى حياتهم، كما أنها فى الوقت ذاته، اقتصرت فى معظم المدارس

على جانب المعرفة وحدها دون اهتمام كبير بجوانب الخبرة التربوية الأخرى من مهارات واتجاهات وعادات (المرجع السابق، ص ٣١).

ومن هنا استهدف هذا البحث تعديل منهج المدرسة الابتدائية بحيث تصبح الدراسة وظيفية وذات مغزى فى حياة التلاميذ، وهذا معناه أن تصبح المناهج والكتب متمشية مع ما جاء بقانون التعليم الابتدائى من حيث قيام الدراسة حول موضوعات أو وحدات دراسية

ومن البحوث الأخرى، بحث مجالات النشاط فى المدرسة الإعدادية العملية: فلتحقيق أهداف المدرسة الإعدادية العملية ودراسة أوجه النشاط المختلفة بها قامت إدارة البحوث ببحث خاص يهدف إلى توضيح مجالات النشاط المختلفة التى تقوم بها هذه المدارس.

وباعتبار ما مثلته المدارس النموذجية من حق تجارب للاتجاهات والأفكار الجديدة فى التربية، أجريت فيها بعض البحوث مثل (المرجع السابق، ص ٩٩):

- اختبارات مقارنة المستوى التحصيلى للمتفوقين من تلاميذ منطقة القاهرة الوسطى وتلاميذ مدرسة المتفوقين (الصف الأول الثانوى).
 - قاموس التلميذ فى المرحلة الإعدادية، وقد هدفت هذه الفكرة إلى إعداد قاموس لفظى للكلمات التى تناسب تلاميذ المرحلة الإعدادية والتى يكثر دورانها على السنة التلاميذ فى هذه السن داخل المدرسة وخارجها حتى يمكن أن يهتدى به المؤلفون والمدرسون الذين يعملون فى ميدان التعليم الإعدادى تأليفاً أو تدريساً.
- وقد نبعت هذه الفكرة فى مدرسة الشاطبى الإعدادية للبنات بالإسكندرية.

المشروعات التربوية:

وقد بدأت فكرة المشروعات التربوية للمناطق التعليمية منذ عام ١٩٥٨ بقصد إثارة الوعى التربوى فى المناطق التعليمية لتقوم بنفسها بدراسة مشكلاتها التعليمية والعمل على النهوض بالبيئة، وإثارة روح التعاون بين أهالى الإقليم حتى يشتركوا مع رجال التعليم فى ربط المدرسة بالمجتمع، بحيث تكون لكل منطقة شخصيتها المستقلة وطابعها الخاص المميز لها (محمد خليفة بركات " إشراف " مؤتمر المشروعات التربوية، التقديم).

وقد بدأت المناطق فى تنفيذ هذه الفكرة منذ قيامها، وقامت إدارة البحوث الفنية بمهمة تتبع المشروعات التى تقوم بها كل منطقة والعمل على زيارة المناطق ونقل الخبرات المفيدة من منطقة إلى أخرى.

ومثالا لذلك، نجد أن منطقة القاهرة الشمالية، فى نهاية عام ١٩٥٩ كانت تقوم بالمشروعات التالية:

المشروع الأول: مشروع النظافة والتعبئة لها حتى تتبع من التلميذ فى الفصل وفى المدرسة وفى البيئة.

المشروع الثانى: مشروع الحضانة لأطفال المدرسات والموظفات حتى نطمئن الأمهات على أطفالهن نظير اشتراك بسيط.

المشروع الثالث: مشروع التدريب المهنى للذين أتموا الدراسة الابتدائية ولم يلتحقوا بالمدارس الإعدادية (بنين وبنات).

المشروع الرابع: مشروع تعليم الكبار الذى بدأه معهد المعلمين الخاص بالعباسية فى ١٩٥٩/١٢/٧.

ولم يكن الطريق ممهدا فى كثير من الأحوال، وعلى سبيل المثال فمن المعلوم أن المشروع التربوى يجب أن ينبع من حاجات المدرسة والبيئة المحيطة بحيث يكون التلاميذ والمدرسون والنظار وغيرهم من أهل البيئة عناصر هامة فى التخطيط والتنفيذ، إلا أن بعض المناطق تركز العمل فيها فى يد رجال ديوان المنطقة فقط وبذلك كانت المشروعات تخرج من ديوان المنطقة فى صورة تخطيطات تفرض على المدارس وتلزم باتباعها دون أن يشترك المدرسون والتلاميذ وأهالى البيئة بصورة إيجابية فعالة فى التخطيط لهذه المشروعات، فى حين أنهم أقدر من غيرهم على الإحساس بحاجات البيئة والتعبير عنها، ويكون من نتائج ذلك أن يصبح هؤلاء مجرد آلات منفذة لما يرد إليهم من ديوان المنطقة فى صورة نشرات وتعليمات فيضعف حماسهم ويقل إقبالهم على تنفيذ خطوات المشروع مما يؤدي إلى أن تظل هذه المشروعات مجرد حبر على ورق ولا تخرج إلى حيز التنفيذ أو يصيبها التخبط والتعثر مما يؤدي إلى الفشل فى غالبية الأحيان.

وأحيانا أخرى لم يكن هناك ارتباط بين المشروعات التربوية والمناهج الدراسية، ولتوضيح ذلك نسوق مثلا خاصا بمشروع الدراسات المهنية لتلاميذ الصفين الخامس والسادس بالمرحلة الأولى بمنطقة شبين الكوم التعليمية (المرجع السابق، ص ٦٠)، إذ أن المنطقة فكرت في هذا المشروع لمواجهة مشكلة تعطل خريجي المرحلة الأولى الذين لم يجدوا لهم أماكن بالمدارس الإعدادية فيخرجون إلى الحياة العملية دون إعداد كاف، ولقد رأت المنطقة البدء بتجريب المشروع في بعض مدارس المنطقة إلا أنها قابلت مشكلة هامة وهي عدم تمشى مناهج الفرقتين الخامسة والسادسة وخطة الدراسة بها إلى حد ما مع اتجاهات المشروع التي كانت تنوى تطبيقه، حيث رأت المنطقة إعطاء التلاميذ بعض الدراسات المهنية المتصلة بالبيئة المحلية، وكان ذلك يتطلب عددا أكبر من الحصص المقررة، وكذا بعض الموضوعات التي لم يشملها المقرر المدرسي. وللأسف فإن حركة البحث العلمي التربوي تحت مظلة وزارة التربية وجدت في عهد السيد يوسف موقفا غير مشجع عليها، فأصيبت بضعف شديد، في الوقت الذي كانت فيه حركة البحث العلمي في مصر كلها تواصل نشاطها حتى أصبحت لها وزارة خاصة .